

Distr.
GENERAL

A/AC.250/1 (Part II)
16 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المخصص لخطة التنمية

مشروع تقرير فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المخصص لخطة التنمية*

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة **

ثانيا - التوصية **

المرفق

خطة التنمية

أولا - الإطار والأهداف **

ثانيا - إطار السياسة العامة، بما في ذلك وسائل التنفيذ ٢

ثالثا - القضايا المؤسسية والمتابعة ***

* صدرت هذه الوثيقة في ثلاثة أجزاء. وسيصدر تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص في شكله النهائي بوصفه: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٤٥ (A/51/45).

** يرد في الوثيقة A/AC.250/1 (Part I).

*** يرد في الوثيقة A/AC.250/1 (Part III).

ثانيا - إطار السياسة العامة بما في ذلك وسائل التنفيذ

٤٧ - تمثل أحد التطورات المشجعة في السنوات الأخيرة في السعي على مستوى العالم أجمع تقريبا من أجل زيادة الانفتاح والتكامل الاقتصاديين. وقد أسهم هذا في زيادة الترابط الاقتصادي والاجتماعي فيما بين البلدان. وضمان استمرار هذه الاتجاهات وكذلك كفالة استفادة جميع البلدان منها هو مسؤولية مشتركة ستعود بالنفع المشترك. والنقطة الأخيرة جوهرية: لقد كانت المزايا التي تعزى إلى تلك التغيرات المختلفة واسعة النطاق، إلا أنها لم تكن عامة كما أنها لم تتحقق دون تكلفة. وينبغي أن يكون أحد الأهداف الرئيسية لتنفيذ هذه الخطة هو أن تساهم بشكل يؤدي إلى توزيع المزايا التي ستتحقق نتيجة النمو والتنمية في المستقبل توزيعا عادلا فيما بين جميع البلدان والشعوب.

٤٨ - ومن مصلحة جميع البلدان تهيئة بيئة دولية مواتية لها جميعا والإبقاء عليها. ولا يمكن تناول القضايا الاقتصادية والاجتماعية العالمية بصورة فعالة إلا من خلال الحوار البناء والشراكة الحقيقية فيما بين جميع البلدان. ولا يتطلب هذا الاعتراف بالمصالح والمزايا المتبادلة فقط وإنما أيضا بالمسؤوليات المشتركة وإن تباينت. وقد ساد هذا التفاهم المتبادل سلسلة المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة الجارية التابعة للأمم المتحدة.

٤٩ - ومع ذلك لا يزال يتعين تنفيذ بعض الالتزامات والاتفاقات المتعلقة بالتنمية بما فيها الالتزامات والاتفاقات التي تشير إلى التعاون الإنمائي الدولي التي انبثقت عن هذه المؤتمرات ومؤتمرات القمة، فضلا عن تلك الناشئة عن التعهدات الدولية السابقة. وينبغي تنفيذ هذه الالتزامات فضلا عن الإجراءات ذات الأولوية الجديدة والإضافية المحددة هنا في ظل روح التضامن والشراكة. وفي هذا السياق، ينبغي بذل جهود من أجل تحديد استراتيجية إنمائية جديدة تقوم على شراكة عالمية جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

ألف - التنمية الاقتصادية

١ - سياسات الاقتصاد الكلي الموجهة صوب النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة

٥٠ - ينبغي أن تصاغ السياسات الإنمائية الوطنية بصورة تتفق مع الاحتياجات والأوضاع والأولويات الإنمائية الوطنية، وأن تراعى فيها الدروس المستفادة من تجربة التنمية على مدار عشرات السنين، وأبرزها الدور الدينامي للقطاع الخاص وإسهام عملية تنمية الموارد البشرية في تكوين الثروة. والتحدي الذي تواجهه السلطات العامة هو، في جملة أمور، وضع وتنفيذ سياسات تؤدي إلى الرخاء، والقضاء على الفقر، وحفظ البيئة.

٥١ - وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للحكومات أن تعمل على تهيئة البيئة الداعمة للقطاع الخاص بما في ذلك سياسات المنافسة النشطة، وتطبيق حكم القانون، وإيجاد إطار منفتح للتجارة والاستثمار، ووضع سياسات مالية ونقدية سليمة. وفي مجال التمويل، يتطلب الأمر وضع سياسات لتشجيع المدخرات المحلية واجتذاب موارد خارجية للاستثمار الانتاجي. ومن الضروري لكلا الغرضين تحسين كفاءة الأسواق المالية المحلية. وتتطلب معالجة احتياجات الفقراء، والفئات المحرومة والضعيفة في المجتمع، كما تتطلب زيادة الوظائف المتاحة وتحسينها، توجيه الاهتمام إلى اتباع سياسات للاقتصاد الكلي ملائمة كذلك، وإلى قضايا مثل تنمية الموارد البشرية، والمساواة بين الجنسين، والمشاركة العامة والاندماج الاجتماعي. وينبغي أن تعتبر إدماج العوامل الاجتماعية والبيئية عناصر هامة يجب أن تأخذها جميع البلدان في الاعتبار لدى صياغة وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لأثر برامج التكيف الهيكلي على الفقراء وفئات المجتمع المحرومة والضعيفة.

٥٢ - ويضع التكامل والترابط الاقتصادي المتزايد مسؤوليات أكبر من ذي قبل على جميع البلدان، وبصفة خاصة على البلدان المتقدمة النمو، بأن تساهم في ضمان أن تكون سياساتها المحلية مواتية للنمو الاقتصادي والتنمية في بقية العالم. وثمة ترابط وثيق بين الإجراءات الوطنية والدولية، وينبغي أن ينظر إليها على أنها عناصر متداخلة من هدف عام هو تحقيق التنمية. ولغرض إقامة بيئة دولية داعمة للتنمية، ينبغي للبلدان السعي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والعمالة الكاملة، وخفض معدل التضخم، وإيجاد أرصدة خارجية وداخلية مستدامة، بما في ذلك تجنب العجز المفرط في الميزانية، وخفض أسعار الفائدة الحقيقية الطويلة الأجل، مع توفير قدر من الاستقرار لأسعار الصرف. ويتعين عليها أيضاً أن تكفل فتح الأسواق المالية والتجارية وأن تقدم، عند الاقتضاء، معونات بشروط تساهلية.

٥٣ - وينبغي تعزيز التعاون الدولي في إعداد وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي، بغية زيادة تماسك وتساق السياسات المحلية حتى تزداد فعاليتها. كما ينبغي اتخاذ تدابير من أجل توسيع نطاق التعاون فيما بين السلطات النقدية بهدف المحافظة على نظام مالي دولي سليم. وينبغي أن تراعى تماماً في زيادة التعاون على هذا النحو مصالح وشواغل جميع البلدان. وبالمثل، فإن المراقبة المتعددة الأطراف ينبغي أن تتناول سياسات وتدابير جميع البلدان.

٢ - التجارة الدولية والسلع الأساسية

٥٤ - إن تزايد اندماج جميع البلدان في التجارة والاستثمار العالميين وإن لم يكتمل بعد، فإنه يمثل تغييراً هيكلياً تاريخياً في العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد زادت في السنوات الأخيرة تجارة البلدان النامية، وكان هذا إلى حد كبير نتيجة لسياسات التحرير التي انتهجتها تلك البلدان فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار. ويبدو أن اتساع نطاق أسواق البلدان النامية يخلق حلقة مفيدة قد يصبح فيها تحرير التجارة والاستثمار المفيد للأطراف بصورة متبادلة، وسيلة رئيسية لتوليد الموارد اللازمة للتنمية.

٥٥ - ويعد تحرير أنظمة التجارة والدعوة إلى قيام نظام تجاري تعددي منفتح ومكفول مطلبين رئيسيين من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية. ويتعين أن تلتزم جميع الحكومات بتحرير سياسات التجارة والاستثمار وتعزيز التعاون الدولي تحقيقاً لهذه الغاية. ولجميع البلدان مصلحة مشتركة في وجود نظام تجاري تعددي منفتح يستند إلى حكم القانون، وعادل، وغير تمييزي، ويتسم بالشفافية، ويمكن التنبؤ به. ولئن كانت الجمعية العامة قد حددت كثيراً من الأحكام في هذا المجال، على مدى السنوات الخمس السابقة، فإن الاتفاقات، التي تمثلها منظمة التجارة العالمية، مهمة بصفة خاصة. وفي هذا الصدد، فإن آلية تسوية المنازعات التابعة لهذه المنظمة تشكل عنصراً رئيسياً بالنسبة لمصادقية النظام التجاري المتعدد الأطراف. ويتعين تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي بالكامل. كما يتعين تجنب ومنع الإجراءات الانفرادية ذات الطابع الحمائي، والتي لا تتسق مع اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف. وينبغي وضع تدابير رصد مناسبة من أجل ضمان حماية حقوق ومصالح واهتمامات جميع البلدان، والاعتراف بها ورعايتها عند تنفيذ جولة أوروغواي.

٥٦ - ومن الضروري العمل على تحقيق مزيد من التكامل في الاقتصاد العالمي لتلك البلدان التي لم تستفد بعد من الزيادة العامة في التدفقات التجارية والاستثمارية، وخاصة البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً. ويتعين إيلاء اهتمام خاص للتنفيذ الكامل للأحكام المحددة المتصلة بأقل البلدان نمواً، بما في ذلك الأحكام المنبثقة عن اتفاقات مراكش، ولاحتياجات البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، لكي تستفيد جميع البلدان استفادة كاملة من نتائج جولة أوروغواي. وستقتضي هذه التدابير أيضاً بذل جهود محلية من أجل العمل على زيادة تنوع تجارة تلك البلدان وزيادة القدرة التنافسية لقطاعاتها التجارية.

٥٧ - وينبغي مواصلة بذل الجهود ليكون الدعم المتبادل للسياسات التجارية والبيئية مواتياً للتنمية المستدامة. كما ينبغي تكملة تدابير تحرير التجارة بوضع سياسات بيئية سليمة، على ألا تصبح التدابير المتخذة للأغراض البيئية وسيلة للتمييز التجاري التعسفي الذي لا مبرر له، أو شكلاً مستتراً للنزعة الحمائية. وعلى نفس النسق، ينبغي ألا تستخدم الشواغل الاجتماعية لأغراض حمائية.

٥٨ - وما زالت الصادرات من السلع الأساسية تقوم بدور رئيسي في اقتصادات كثير من البلدان النامية، ولا سيما من حيث عائدات صادراتها، وتوفير وسائل العيش لشعوبها، واعتماد حيوية الاقتصاد عامة على تلك الصادرات. وهذا يجعل التدهور المستمر في معدلات التبادل التجاري لتلك البلدان مدعاة للقلق بصورة خاصة، ولو أن هناك بعض الدلائل الأخيرة عن تحسن أسعار بعض السلع الرئيسية. ويوفر تزايد مشاركة البلدان النامية في تجهيز وتسويق وتوزيع سلعها، عندما يقترن ذلك بتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وسائل بديلة تكفل زيادة القيمة المضافة، فضلاً عن توفير القدرة على التنبؤ وزيادة عائدات التصدير، من إنتاج السلع. وسيستلزم هذا التنوع من تلك البلدان مواصلة إصلاحاتها المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.

٥٩ - وسيتطلب هذا أيضا التزاما قويا من جانب المجتمع الدولي بدعم هذه الإصلاحات في السياسة العامة. فينبغي أن يسعى المجتمع الدولي إلى تحسين أداء أسواق السلع، بإضفاء مزيد من الشفافية وتهيئة الأوضاع التي تزيد من الاستقرار والقدرة على التنبؤ. وينبغي توفير مزيد من التقييم لمدى فائدة اتفاقات السلع الأساسية في هذا الصدد، مع مراعاة احتمال ظهور أدوات وأساليب مالية وتجارية جديدة. وينبغي تحسين فرص الوصول إلى أسواق السلع الرئيسية ولا سيما في صورها المجهزة وخاصة من جانب البلدان المتقدمة النمو. كما ينبغي لها الاستجابة للطلبات المقدمة من أجل الحصول على المساعدة التقنية الرامية إلى تعزيز تنوع قطاع الصادرات في البلدان النامية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على تصدير عدد محدود من السلع. ويعد تعزيز برامج التمويل التعويضي المتعدد الأطراف وسيلة أخرى لمعالجة الصعوبات القصيرة الأجل التي يمكن أن تنشأ نتيجة للاعتماد الشديد على الصادرات من السلع الأساسية.

٦٠ - وعلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن يعزز ميزته النسبية وأن يقدم الدعم الملائم لاحتياجات البلدان النامية لكفالة مشاركتها في الاقتصاد العالمي على أساس أكثر إنصافا. وفي أعمال الأونكتاد المتعلقة ببحوث وتحليل السياسات، ينبغي إبراز التغيرات الطارئة على الاقتصاد العالمي من حيث صلتها بالتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والخدمات والتنمية. وينبغي أن ينجز هذا العمل بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات الدولية المختصة.

٣ - قضايا التمويل الداخلي والخارجي

(أ) تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية

٦١ - الموارد المحلية والخارجية كلاهما مطلوب من أجل التنمية. وفي معظم البلدان، تسهم المدخرات المحلية بأكبر نصيب في الموارد المستخدمة في الاستثمار وتجري تعبئتها أساسا باتباع سياسات مالية ونقدية على الصعيد الوطني تشمل توخي الإنصاف في فرض الضرائب، ومنح حوافز مالية. وسيتم الاضطلاع باستكشاف سبل جديدة لتوليد موارد مالية جديدة عامة وخاصة عن طريق أمور منها إجراء تخفيض مناسب في النفقات العسكرية المفرطة، بما في ذلك النفقات العسكرية وتجارة الأسلحة على الصعيد العالمي، والاستثمارات في إنتاج الأسلحة وحيازتها، مع مراعاة متطلبات الأمن القومي، لكي تتاح إمكانية تخصيص أموال إضافية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٦٢ - وتظهر خبرات البلدان النامية التي حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في السنوات الأخيرة أن النمو الاقتصادي المطرد يرتبط بوجود استراتيجية فعالة لتعبئة الموارد المحلية. ولقد حافظت هذه الاقتصادات على معدلات مرتفعة من المدخرات والاستثمارات الوطنية تزيد كثيرا عن معدلات البلدان النامية الأخرى. غير أن النطاق محدود بالنسبة لبعض البلدان النامية فيما يتعلق بزيادة المدخرات بسبب انخفاض مستويات الدخل الفردي فيها ولأن مستويات الاستهلاك فيها منخفضة أصلا وتتعدى زيادة تقييدها. وستظل هذه البلدان في حاجة إلى موارد خارجية ضخمة كاستكمال جوهري للجهود المحلية من أجل تنشيط تنميتها.

(ب) الموارد الخارجية

٦٣ - حدثت زيادة سريعة في تدفقات الموارد الصافية الإجمالية إلى البلدان النامية في التسعينات. إلا أن هذا الاتجاه لم يكن شاملاً، سواء من حيث أنواع التمويل أو البلدان المتلقية. ففي نطاق التدفقات الإجمالية حدث انخفاض في التدفقات الرسمية (القطاع العام)؛ وكان السبب في النمو كله نتيجة للزيادة في القطاع الخاص. ومن ناحية ثانية، استفاد بعض البلدان المنخفضة الدخل من تدفقات رأس مال القطاع الخاص، غير أن هناك بلداناً أخرى لم تستفد على الإطلاق.

(ج) الديون الخارجية

٦٤ - هناك حاجة ماسة إلى إيجاد حلول دائمة فعالة ومنصفة وذات وجهة إنمائية لما تعانيه البلدان النامية من مشاكل الديون الخارجية وخدمتها، ومساعدتها على الخروج من عملية إعادة الجدولة والاستراتيجية الجديدة للديون تساهم في تحسين حالة الديون في عدد من البلدان النامية. وقد قامت البلدان الدائنة باتخاذ خطوات للتخفيف من عبء الديون، سواء في إطار نادي باريس أو بإلغائها للديون الرسمية الثنائية أو تخفيضها. على أن المشاكل التي تعانيها أفقر البلدان والبلدان المثقلة بالديون في مجال الديون الخارجية وخدمة هذه الديون لا تزال قائمة، وتنبغي مواصلة معالجة مشاكل خدمة الديون للبلدان ذات الدخل المتوسط معالجة فعالة.

٦٥ - والبلدان النامية التي استمرت - بتكلفة باهظة تكبدتها - في الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالدين وخدمة الدين في مواعيدها، إنما فعلت ذلك على الرغم مما تعانيه من قيود مالية خارجية وداخلية شديدة.

(د) المساعدة الإنمائية الرسمية

٦٦ - تمثل المساعدة الإنمائية الرسمية نسبة صغيرة من مجموع موارد البلد المخصصة للتنمية، إلا أنها مصدر مهم للموارد الخارجية في كثير من البلدان النامية ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، ومن ثم يمكن أن تقوم، بدور تكميلي وحفاز مهم في تعزيز النمو الاقتصادي. وبالرغم من الأهمية الحاسمة للمساعدة الإنمائية الرسمية، فإن تناقصها عموماً يشكل مصدر قلق خطير.

(هـ) دور المؤسسات المالية المتعددة الأطراف

٦٧ - وللمؤسسات المالية المتعددة الأطراف دور هام في مجابهة تحديات التنمية وتلبية احتياجاتها الماسة والوفاء بالتزامات المقطوعة في سلسلة من المؤتمرات التي عقدت مؤخراً. ويتعين بذل جهود جديدة لتزويد هذه المؤسسات بالموارد التي تتناسب ودورها، مع بذل جهود مستمرة لزيادة الكفاءة والفعالية. ولجعل المرافق المالية الدولية - خاصة الرابطة الإنمائية الدولية - تؤثر على التنمية بصورة أكثر إيجابية، يتعين الوفاء التام في حينه بالتزامات المتعلقة بتغذيتها، بما يسهم في التنمية بشكل أكثر فعالية.

(و) التمويل المقدم من الأمم المتحدة لأغراض التنمية

٦٨ - تتهدد، في الوقت الحاضر، قدرة صناديق وبرامج الأمم المتحدة على الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية بالنقص المستمر في الموارد اللازمة للأنشطة التنفيذية التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، خاصة بانخفاض المساهمات في الموارد الأساسية. وفي الوقت نفسه، أسفر التعاقد الحالي للمؤتمرات العالمية والاجتماعات الدولية الأخرى عن فرض طائفة عريضة من المطالبات الإنمائية الإضافية على الأمم المتحدة. ويتعين كذلك زيادة كفاءة أنشطة منظومة الأمم المتحدة التنفيذية وفعاليتها وخضوعها للمساءلة.

(ز) تدفقات الاستثمارات الخاصة

٦٩ - زادت تدفقات الموارد الخاصة إلى البلدان النامية، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي، في السنوات الأخيرة. وتشمل المحددات الرئيسية لاجتذاب رؤوس أموال القطاع الخاص الخارجي، فيما تشمل، وجود بيئة سياسية وقانونية واقتصادية محلية مستقرة، تقوم على حكم القانون، وسياسات اقتصادية سليمة، وعلى الانفتاح أمام الاستثمار الأجنبي. وتشمل العوامل الأخرى وجود فرص للنمو وتوافر بيئة خارجية مواتية.

٧٠ - ونمو الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية مهم بصفة خاصة، فضلا عن التمويل، يستفيد اقتصاد البلد المتلقي عادة من نقل التكنولوجيا ومن زيادة فرصه في الوصول إلى أسواق التصدير. ومع ذلك فقد تركز الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية، فضلا عن الزيادة المفاجئة الموازية الأخيرة في استثمار الحافطة الدولية، في اقتصادات البلدان الأكثر تقدما، والاقتصادات الأكبر حجما، والاقتصادات ذات معدلات النمو المرتفعة. ويقتضي الأمر إيجاد علاج لهذه الحالة. ومن الضروري أيضا تشجيع شيوع ظروف مواتية لتحقيق الاستقرار الدولي في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، ومنع عدم الاستقرار الناجم عن التحركات السريعة لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة.

(ح) مكاسب السلام

٧١ - عندما انتهت الحرب الباردة، بدا أن مكاسب السلام أصبحت في متناول اليد. فقد ساد الاعتقاد بأن انخفاض التوترات الدولية سيتيح الفرص لخفض الإنفاق العسكري على الصعيد العالمي، ولاستخدام ما يتوفر من ذلك من موارد لتعزيز الإنفاق على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لما فيه منفعة جميع البلدان. وكان المتوقع أن يجري خفض مناسب في النفقات العسكرية المفرطة، بما في ذلك النفقات العسكرية وتجارة الأسلحة على الصعيد العالمي، والاستثمارات الموظفة في إنتاج الأسلحة واقتنائها، مع مراعاة متطلبات الأمن القومي، لافساح المجال لإمكانية تخصيص موارد إضافية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولئن كان الحد من التوترات السياسية العالمية قد حقق فوائد كثيرة، إلا أن أثر ذلك على التنمية لم يتحقق بعد بالصورة الملموسة أو إلى المدى الذي كان متوقعا.

٤ - العلم والتكنولوجيا

٧٢ - يمكن لقدرة البلدان على المشاركة في أوجه التقدم السريع المحرز في العلم والتكنولوجيا والاستفادة منها والمساهمة فيها أن تؤثر تأثيرا كبيرا على تنميتها. ومن ثم لا بد من تكثيف ومضاعفة جهود التعاون الدولي من أجل تعزيز بناء القدرات المحلية في البلدان النامية في مجال العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك قدرتها على الاستفادة من التطورات العلمية والتكنولوجية من الخارج وتكييفها لملاءمة أوضاعها المحلية، وثمة حاجة الى تعزيز وتسهيل وتمويل، حسب الاقتضاء، وصول البلدان النامية خاصة إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا، والدراية العملية المناظرة ونقلها إليها بشروط مواتية، تشمل الشروط التساهلية والتفضيلية، حسب ما يتم الاتفاق عليه بصورة متبادلة، مع مراعاة ضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية ومراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وفي هذا الصدد، يطلب الى المجتمع الدولي أن يحقق جميع الأهداف التي أعيد تأكيدها في الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١.

٧٣ - ويتطلب تشجيع تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية تحديدا واضحا لدور كل من القطاع الخاص والحكومات والمنظمات الدولية في هذا المجال. إذ يؤدي القطاع الخاص دورا هاما في التطبيق المثمر للعلم والتكنولوجيا بل إن القطاع الخاص، يسيطر على معظم أوجه التكنولوجيا المستخدمة للأغراض التجارية. وتضطلع الحكومات بدور في كفاءة تهيئة بيئة مؤاتية لتطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا والحصول عليها ونقلها وتكييفها وتطبيقها، وفي توفير أطر أطر تنظيمية وحوافز ملائمة لتطوير القدرات العلمية والتكنولوجية. كما يتطلب تشجيع تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وجود قوة عاملة لديها التدريب المهني والتقني اللازم لاستخدام التكنولوجيات الجديدة.

٧٤ - وينبغي للبلدان النامية أن تزيد جهودها الجماعية فيما يتعلق بالبحث والتدريب والتطوير والنشر في مجال التكنولوجيا كما ينبغي لها تيسير إمكانية الوصول والتبادل من خلال مراكز المعلومات والتكنولوجيا، وهو ما يتطلب مواصلة وتعزيز تقديم الدعم من المجتمع الدولي عن طريق المساعدة والتمويل التقنيين. كما ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تشجيع قيام تعاون فعال وذو منفعة متبادلة في مجال التكنولوجيا بين البلدان التي تمر بمرحلة انتقال وسائر البلدان، بما في ذلك مجال التكنولوجيا الجديدة والناشئة.

٧٥ - ويمكن للتعاون الدولي أن يكمل التدابير المتخذة بموجب السياسات الوطنية الخاصة بالعلم والتكنولوجيا وهو أمر ضروري في المجالات التي تكون فيها المصالح العالمية على المحك. فللمجتمع العالمي مصلحة مشتركة في التطوير والنشر الواسع للتكنولوجيا الموجهة نحو حماية البيئة وحفظها والاستخدام الرشيد للطاقة والمواد الخام. وينبغي للحكومات تنفيذ التعهدات التي قطعتها في جدول أعمال القرن ٢١ بشأن هذا الموضوع.

٥ - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٧٦ - يشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب جزءاً دينامياً لا يتجزأ من التعاون الدولي في مجال التنمية. وقد جاءت نهاية الحرب الباردة، وتزايد العولمة، وتحرير الأسواق، والتعاون الإقليمي، والتكافل، لتشكل في مجموعها عوامل جعلت من هذا النوع من التعاون ضرورة حتمية. وقد أظهرت بلدان الجنوب خبرات ودراية مشتركة ومتنوعة في مجال التنمية تتيح العديد من الفرص على الصعد الثنائي ودون الإقليمي، والإقليمي والأقاليمي والدولي لمزيد من التعاون فيما بينها. لذا، فإن اغتنام هذه الفرص سيؤدي إلى إيجاد قاعدة أقوى لاعتمادها على ذاتها وتحقيق تنميتها بالإضافة إلى توفير عنصر مكمل هام للتعاون الدولي في مجال التنمية.

٧٧ - ويكتسي استغلال الفرص التجارية فيما بين بلدان الجنوب عن طريق الاضطلاع بأنشطة لتشجيع التجارة، ووضع ترتيبات للدفع وتوسيع إتاحة المعلومات التجارية، أهمية خاصة. وفي الوقت نفسه، هناك العديد من المجالات الأخرى كالاتصالات، والإعلام، والنقل، والاستثمار، والعلم والتكنولوجيا، والبيئة، والأغذية والزراعة، والسكان، والتعليم، وتنمية الموارد البشرية، حيث يمكن تعزيز وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧٨ - ويمثل التعاون التقني، والترتيبات الرامية إلى تحسين الوصول إلى الأسواق، وتقديم المساعدة التقنية والمالية، وتقاسم المعرفة والتكنولوجيا، وتبادل المعلومات بعض الطرق والإجراءات العديدة التي يمكن بها للبلدان النامية التي تمكنت من إحراز تقدم اجتماعي واقتصادي، مساعدة البلدان التي كان حظها من النجاح أقل نسبياً. ويمكن أيضاً لمفهوم التعاون الثلاثي، الذي ينطوي، في جملة أمور، على تقديم البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية الدعم المالي وغيره للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أن يقدم مساهمة قيّمة في تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية. لذا ينبغي إيلاء جميع هذه الجهود التعاونية أولوية كبيرة ودعمها متزايداً من جانب المجتمع الدولي مع تقديم المساعدة لها من جميع المصادر، بما فيها المؤسسات ذات الصلة المتعددة الأطراف وسائر الجهات الفاعلة غير الحكومية.

٦ - التعاون الاقتصادي الإقليمي

٧٩ - يتزايد الاعتراف بالتكامل والتعاون الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي بوصفهما وسيلة لتوسيع التجارة وزيادة فرص الاستثمار، ولتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وسائر أشكال التعاون بين بلدان المناطق المختلفة. ويمكن للترتيبات الإقليمية أيضاً أن تساهم في نمو الاقتصاد العالمي.

٨٠ - وينبغي الاعتراف بشكل عملي بالتكامل والتعاون الاقتصاديين الإقليميين بوصفهما وسيلة لإزالة العقبات التي تعوق التجارة والاستثمار ولتعزيز التعاون الاقتصادي داخل منطقة ما. إلا أن هناك خطراً يتمثل في انكفاء المنظمات الإقليمية على ذاتها مما يؤدي إلى ظهور كتل اقتصادية متنافسة في العالم.

وعليه، ينبغي أن يكفل الاتساق بين عمليات خفض الحواجز أمام التجارة والاستثمار فيما بين الأعضاء أو المشاركين في التجمعات الإقليمية وبين القواعد الدولية المتفق عليها، حينما ينطبق ذلك ودون الاضرار بالاقتصادات الأخرى.

٨١ - وينبغي للتجمعات الاقتصادية الإقليمية أن تكون منفتحة على العالم الخارجي وداعمة للنظام التجاري المتعدد الأطراف. ويتطلب ذلك التزاما قويا من جانب المجتمع الدولي، في سعيه على الصعيد الإقليمي إلى تحقيق التكامل والتعاون الاقتصاديين، بالنزعة الإقليمية المنفتحة ضمن إطار نظام تجاري منصف ومتعدد الأطراف، وغير تمييزي ويستند إلى قواعد راسخة.

٨٢ - ويوفر التعاون الإقليمي أيضا وسيلة للتصدي للمساائل البيئية والاجتماعية ذات الأهمية المشتركة. إذ أن إعداد نهج مشتركة خاصة بالمشاكل البيئية التي تتجاوز بطبيعتها الحدود بين الدول، أمر له أهميته الخاصة. ويمكن للجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة الفقر والبطالة وإلى تعزيز التكامل الاجتماعي أن تستفيد أيضا من التعاون الإقليمي. وعلاوة على ذلك، يمكن استكشاف إمكانات استخدام المحافظ الإقليمية كوسيلة للتعاون في دعم الإجراءات الوطنية الهادفة إلى تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية.

٨٣ - وينبغي للتكامل والتعاون الإقليميين أن يكملا السياسات الوطنية والتعددية العالمية، وأن يساهما فيها. ومن أجل الاستفادة من النزعة الإقليمية، يجب على المؤسسات الاقتصادية والتجارية المتعددة الأطراف أن تمتلك القدرة على استيعاب الترتيبات الإقليمية في هياكلها. فالتحدي المطروح يكمن في استخدام كل من الترتيبات العالمية والإقليمية بطريقة يدعم كل منها الآخر.

٧ - التنمية في قطاعات الزراعة، والصناعة والخدمات

٨٤ - تحتاج قطاعات الزراعة، والصناعة والخدمات إلى تنمية متوازنة. ومع التسليم بأن القطاع الخاص هو المساهم الأول في التنمية القطاعية، فإن للحكومات دورا هاما تؤديه في تهيئة المناخ المواتي الذي يتيح للتنمية القطاعية الازدهار، ولا سيما في قطاعي الزراعة والخدمات. وإلى جانب تعزيز اقتصاد محلي دينامي وتنافسي، قائم على أساس المزايا المقارنة، مع توفير الهياكل المادية والمؤسسية الأساسية، ينبغي للسياسات القطاعية المحلية أن تسعى أيضا إلى إدماج حماية البيئة وحفظها وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية في خطط التنمية القطاعية.

٨٥ - وأثناء تنفيذ السياسات القطاعية، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لقدرة تلك السياسات على خلق فرص العمل والمساهمة في القضاء على الفقر. وفي هذا السياق، ينبغي الاعتراف بأهمية المساهمة التي تقدمها المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ومن الضروري أيضا تيسير وصول المرأة على قدم المساواة إلى الموارد،

والتدريب، والعمل، والأسواق والتجارة، وتعزيز قدرتها الاقتصادية وشبكاتها التجارية، فضلا عن وصولها على قدم المساواة إلى المجالات العلمية والتكنولوجية وتكافؤ فرصتها في المشاركة فيها.

٨٦ - ويظل القطاع الزراعي المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة لأغلبية السكان في البلدان النامية. لذا ينبغي تجنب تهميشه من مجمل عملية التنمية الاقتصادية. وينبغي للسياسات الزراعية أن تهدف خصوصا إلى تحقيق زيادات في إنتاج الأغذية، وتحسين قدرة ذوي الدخل المنخفض على الحصول على الأغذية وتعزيز قدرة الزراعة على توفير الإيرادات. كما ينبغي للبلدان النامية، بدعم من المجتمع الدولي، تعزيز تنمية الصناعات والتعاونيات الغذائية الصغيرة والمتوسطة وتحسين عمليات تجهيز الأغذية وغيرها من المنتجات الزراعية، ونقلها، وتوزيعها وتسويقها. وينبغي للحكومات أن تقوم، على الصعيدين الوطني والمحلي، بتعزيز إمكانات المرأة الريفية على توليد الدخل وذلك بتيسير وصولها على قدم المساواة إلى الموارد المنتجة، والأراضي، والائتمان، ورأس المال وحقوق الملكية وبرامج التنمية والهيكل التعاونية.

٨٧ - ويشكل القطاع الصناعي واحدا من العوامل الرئيسية في النمو الاقتصادي المطرد وفي تحقيق الأهداف الاجتماعية. وبهدف تعزيز التنمية الصناعية، ينبغي توجيه السياسات في هذا المجال نحو كفالة الإطار القانوني والمؤسسي الذي يشجع الإقدام على تنظيم المشاريع ويجتذب الاستثمار الأجنبي، ونحو حماية حقوق الملكية الفكرية وتيسير التعاون التكنولوجي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تقديم دعم خاص لتعزيز وتنمية الصناعة المستدامة بيئيا، كما يتعين توجيه الانتباه إلى التنمية الصناعية الريفية، وبرامج التصنيع الخاصة بالشرائح والمناطق المهمشة، وتعزيز دور المرأة في التنمية الصناعية.

٨٨ - وتزداد أهمية قطاع الخدمات بالنسبة لاقتصادات البلدان النامية. لذا ينبغي لهذه البلدان مواصلة اتباع السياسات الهادفة إلى تهيئة الظروف المفضية لتنمية قطاعاتها الخدمية الوطنية عن طريق تحديث الهياكل الأساسية اللازمة. وينبغي أن تشمل هذه التدابير تعزيز كفاءة القطاعات المحلية عن طريق تشجيع تنمية الموارد البشرية وكفالة اتباع سياسات الاستثمار الملائمة.

٨٩ - ينبغي لجميع البلدان أن تنهض بكفاءة قطاعات الخدمات المحلية عن طريق المزيد من المنافسة الداخلية والخارجية وبكفالة شفافية اللوائح المحلية وفعاليتها واتسامها بطابع غير تمييزي، حسب التزامات كل بلد ووفقا لأحكام الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، بما فيها المادة الرابعة المتعلقة بزيادة مشاركة البلدان النامية. وتواجه البلدان النامية تحديا رئيسيا يتمثل في تعزيز قدرات خدماتها المحلية على الاستفادة الكاملة من تنفيذ هذا الاتفاق. وفي هذا السياق، ينبغي، كما أعيد التأكيد في الدورة التاسعة للأونكتاد، تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية من أجل تطوير وتعزيز قطاعات خدماتها لكفالة استفادتها إلى أقصى حد من تحرير التجارة في الخدمات.

٩٠ - وينبغي اتخاذ إجراءات دولية مواتية تدعم السياسات القطاعية المحلية التي وضعتها البلدان النامية. من هنا ينبغي مواصلة تحرير التجارة على أساس عالمي، بحيث تشمل تحرير القدرة على الوصول إلى

الأسواق وطرق عرض الصادرات التي تهم البلدان النامية، وإتاحة التكنولوجيا على أساس تجاري، وكذلك قنوات التوزيع وشبكات الإعلام. ومع التدويل المتنامي لقطاع الخدمات، ينبغي اتخاذ المزيد من الإجراءات الكفيلة بتيسير مشاركة البلدان النامية في معاملات الخدمات الدولية.

باء - التنمية الاجتماعية

٩١ - إن التنمية الاجتماعية العادلة هي أساس لا بد منه للتنمية وعامل هام في القضاء على الفقر. وينبغي الوفاء بكامل الالتزامات التي اتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٩٢ - وغاية التنمية هي تحسين وتعزيز رفاهية الإنسان ومستوى الحياة للجميع. وأفضل السبل إلى تحقيق التنمية الاجتماعية هي أن تعمل الحكومات بهمة على تعزيز التمكين والمشاركة في نظام ديمقراطي وتعددي يحترم كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية. إن الجهود الرامية إلى دعم النمو الاقتصادي العريض القاعدة تسهم في تعزيز التنمية الاجتماعية. والعمليات الرامية إلى زيادة الفرص الاقتصادية وتحقيق التكافؤ فيها، وتلافي الاستبعاد والتغلب على أوجه التفاوت التي تحدث الفرق في المجتمع مع احترام التنوع الاجتماعي في الوقت نفسه، تشكل بدورها جزءاً من البيئة المواتية للتنمية الاجتماعية.

٩٣ - والمسؤولية الرئيسية للدول هي تحقيق التنمية الاجتماعية. ولكن على المجتمع الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وجميع المنظمات الإقليمية والسلطات المحلية، وجميع العناصر الفاعلة في المجتمع المدني، أيضاً، أن تساهم بنصيبها من الجهود والموارد في تعزيز التنمية الاجتماعية، والحد من أوجه التفاوت بين الناس، وتضييق الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وكجزء من هذه المسؤوليات المشتركة، يمكن أن يتفق الشركاء المعنيون من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على الالتزام المتبادل بتخصيص نسبة متوسطها ٢٠ في المائة من المساعدة الانمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من ميزانيتها الوطنية، على التوالي، للبرامج الاجتماعية الأساسية.

١ - القضاء على الفقر والجوع

٩٤ - ما زال الفقر يصيب أعداداً كبيرة جداً من الناس في العالم. وما الجوع وسوء التغذية، واعتلال الصحة، وعدم توافر مياه الشرب المأمونة، وقلة فرص الحصول على التعليم وسائر الخدمات والموارد العامة، والاستبعاد، ونقص المشاركة، والعنف، إلا بعض من صور الفقر العديدة. وانتشار الفقر على نطاق واسع يؤثر على مستقبل المجتمعات، لأن الأطفال الذين ينشأون في فقر يكون مصيرهم أحياناً كثيرة الحرمان الدائم. وتحمل النساء الجانب الأعظم نسبياً من عبء الفقر. وعلى الرغم من وجود الفقر في جميع البلدان، فإن انتشاره ومظاهره هما على أشدهما في البلدان النامية.

٩٥ - وهدف القضاء على الفقر في العالم ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا باتباع نهج متكامل ومتعدد الأبعاد، يجمع بين البرامج التي تستهدف الذين يعيشون في فقر مع انتهاج سياسات واستراتيجيات تلبي الاحتياجات الأساسية للجميع، وتعزز قدراتهم الانتاجية، وتمكنهم من الاشتراك في صنع القرارات المتعلقة بالسياسات التي تؤثر على حياتهم، وتضمن إمكانية وصول الجميع إلى الموارد الانتاجية، والفرص، والخدمات العامة، وتعزز الحماية الاجتماعية وتخفف من رقة الحال. واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية واتساع قاعدتها أمران أساسيان لرفع مستويات المعيشة وللقضاء على الفقر على نحو مطرد.

٩٦ - لقد قطعت الحكومات على نفسها في المؤتمرات الدولية التي نظمتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، الوفاء بالاحتياجات الأساسية للجميع. وينبغي إيلاء أولوية عليا لتحقيق ورصد الأهداف والغايات المحددة في مجالات التعليم، والصحة، والأمن الغذائي، والمأوى، وتيسير الوصول إلى مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية العامة، وذلك بالمشاركة مع العناصر الفاعلة الرئيسية في مجال التنمية.

٩٧ - وقد تقرر في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية القيام، من المفضل بحلول عام ١٩٩٦، بوضع أو تعزيز السياسات والاستراتيجيات الوطنية اللازمة للحد بقدر كبير من الفقر الشامل في أقصر وقت ممكن والحد من أوجه عدم المساواة، والقضاء على الفقر المطلق بحلول موعد مستهدف يعينه كل بلد. وينبغي أن تصمم الميزانيات والسياسات الوطنية بما يكفل تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في تلبية الاحتياجات الأساسية والقضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة.

٩٨ - ويتطلب القضاء على الفقر إجراءات وطنية مخصصة. وفي الوقت نفسه ينبغي أن يدعم المجتمع الدولي، على أساس ثنائي ومن خلال المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وغيرها من المنظمات الدولية، الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقضاء على الفقر وتأمين الحماية الاجتماعية الأساسية.

٩٩ - وينبغي أن تقوم الحكومات، بالتشارك مع جميع العناصر الفاعلة في مجال التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي ككل، بتنفيذ كامل الالتزامات والأهداف التي اتفق عليها منذ عام ١٩٩٠ لتحقيق الهدف العام ألا وهو القضاء على الفقر. وينبغي أن تبذل منظومة الأمم المتحدة كل جهد لتعزيز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالقضاء على الفقر، ولدعم البلدان النامية وغيرها من البلدان في هذا المسعى.

١٠٠ - وما زال الجوع وسوء التغذية يمثلان مصير مئات الملايين من الناس، ويعيش معظم هؤلاء في أفريقيا وأقل البلدان نمواً. والقضاء على الجوع وسوء التغذية وتحقيق الأمن الغذائي هما هدفان رئيسيان من أهداف هذه الخطة. ولذلك يجب أن تصبح الهياكل المؤسسية لمنظومة الأمم المتحدة أكثر فعالية في هذا الصدد.

١٠١ - والوسيلة إلى زيادة الانتاج الغذائي إنما تكمن في التنمية المستدامة للقطاع الزراعي وفي تحسين فرص السوق. وحل المشاكل في البلدان النامية يقتضي تحسين الانتاجية الزراعية، ولكنه يقتضي أيضا وجود حوافز مالية للتشجيع على الاستثمار في الزراعة. ومن المهم أيضا تعزيز توفر الحيازة المضمونة للأراضي للمزارعين، ولا سيما المزارعات، وإمكانية وصولهم إلى الموارد والتكنولوجيا نظرا للدور الحاسم الذي يؤديه المزارعون في توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي. وينبغي فضلا عن ذلك معالجة مسائل الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية والعوامل الاجتماعية التي تعوق وتقيد تحقيق الأمن الغذائي في أقل البلدان نموا.

١٠٢ - وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها أفريقيا وأقل البلدان نموا لزيادة الأمن الغذائي، وأن يبذل قصارى جهده لضمان إيصال منسق وعاجل للمساعدة الغذائية في الحالات التي ينعدم فيها الأمن الغذائي بصورة مؤقتة، مع الإدراك التام للأهداف الإنمائية الوطنية والمحلية الأطول أجلا ولضرورة تحسين فرص وصول أضعف فئات السكان حالا إلى الغذاء.

٢ - العمالة

١٠٣ - توفير فرص العمل للجميع بأجر كاف ومناسب والحد من البطالة والعمالة الناقصة أمران أساسيان لمكافحة الفقر وتعزيز التكامل الاجتماعي.

١٠٤ - وينبغي أن يكون لمتابعة هدف تحقيق العمالة الكاملة وألوية أساسية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لتمكين جميع الرجال والنساء من الحصول على أسباب عيش مضمونة ومستدامة من خلال الاختيار الحر للعمل والاستخدام المنتجين. وقد اتفقت الحكومات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية على هذه الغايات المشتركة وعلى مجموعة من الأهداف والسياسات والاستراتيجيات لتحقيقها.

١٠٥ - وينبغي أن يسير النمو الاقتصادي يدا بيد مع التوسع في العمل المنتج أيضا. وينبغي أن يحتل التوسع في العمالة بأجر كاف ومناسب والحد من البطالة، مكان الصدارة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية باشتراك أرباب العمل، والعمال ومنظمات كل منهما. وينبغي ضمان حقوق العمال الأساسية ومصالحهم وحسن نوعية الوظائف، وإبداء احترام كامل لاتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة. ولا بد أيضا من ضمان تكافؤ فرص العمل للمرأة والرجل. وينبغي بذل جهود خاصة للتغلب على البطالة الهيكلية والعمالة الناقصة في الأجل الطويل، ولا سيما لدى الشباب والنساء. وفي خلق فرص العمل، ينبغي أن تأخذ استراتيجيات توفير فرص العمل في الاعتبار دور عمل الأفراد لحسابهم الخاص، ومباشرة الأعمال الحرة، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودور القطاع غير الرسمي.

١٠٦ - وينبغي أن تطور الأمم المتحدة سبلا ووسائل لتنفيذ ومتابعة وتقييم نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المتصلة بهدف تحقيق العمالة الكاملة من خلال التوسع في العمل المنتج والحد من البطالة. وينبغي أن تشترك الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بدعم من لجنة التنمية

الاجتماعية والهيئات الأخرى ذات الصلة وكذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في تنفيذ ومتابعة وتقييم الالتزامات الدولية المتعلقة بالعمالة. أما منظمة العمل الدولية فلها، بحكم ولايتها، دور خاص تؤديه في هذا الصدد.

٣ - التكامل الاجتماعي

١٠٧ - إن هدف التكامل الاجتماعي هو إقامة "مجتمع للجميع" يكون فيه لكل فرد، بما له من حقوق وعليه من مسؤوليات، دور فعلي يؤديه. ومنذ تأسيس الأمم المتحدة لم يسفر السعي إلى إقامة مجتمعات تتسم بالإنسانية والاستقرار والأمان والتسامح والعدل إلا عن نتائج مختلطة. وإن يكن قد أحرز تقدم في العديد من المجالات، فقد حدثت أيضا تطورات سلبية مثل الاستقطاب والتفكك الاجتماعيين، واتساع التباين والتفاوت في الدخول والثروات داخل الأمم وفيما بينها، وتهميش أناس وأسر وفئات اجتماعية. بل إن بلدانا بأكملها قد تأثرت سلبا بالتغير الاجتماعي السريع، والتحول الاقتصادي، والهجرة وتشرد أعداد كبيرة من الناس، ولا سيما في مناطق النزاعات المسلحة والعنف بشتى أشكاله.

١٠٨ - وهذه أسباب تحمل الحكومات على أن تتخذ، منفردة، ومشاركة عند الاقتضاء، الإجراءات اللازمة لتعزيز التماسك الاجتماعي، مع الاعتراف بالتنوع وحمايته. ويجب أن يقوم المجتمع الذي يتسع للجميع على احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وعلى عدم التمييز، والتسامح، وتكافؤ الفرص، والتضامن، والأمن، واحترام التنوع، وعلى اشتراك الجميع بمن فيهم الفئات المستضعفة والأشخاص المحرومون. كما ينبغي معالجة مشاكل الجريمة، والعنف وإساءة استعمال المخدرات والاتجار بها. وينبغي تعزيز التعاون الدولي في مجال المخدرات وفقا لبرنامج العمل العالمي الذي اعتمد في إطار العقد الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات. وفي هذا السياق، فإن من الأهمية القصوى الدعوة إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للنظر في مكافحة الانتاج غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها وفي مكافحة الأنشطة ذات الصلة، واقتراح استراتيجيات وطرائق جديدة وأنشطة عملية وتدابير محددة لتعزيز التعاون الدولي في معالجة مشكلة المخدرات غير المشروعة.

٤ - تنمية الموارد البشرية

١٠٩ - في المؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، قطعت الحكومات على نفسها بأن تكفل إمكانية وصول الجميع إلى التعليم الجيد، وبلوغ أعلى مستويات ممكنة في مجال الصحة البدنية والعقلية، وبأن تكفل وصول الجميع إلى الرعاية الصحية الأولية. وينبغي أن يشمل ذلك بذل جهود لتصحيح أوجه عدم المساواة فيما يتصل بالأوضاع الاجتماعية والعرق والأصل القومي والسن والإعاقة، وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وينبغي اتخاذ الخطوات المناسبة لسد الفجوة بين الجنسين في كل مراحل التعليم، وضمان إمكانية وصول المرأة إلى الرعاية الصحية وصولا كاملا مدى حياتها.

١١٠ - وللتعليم الجيد أهمية بالغة في تمكين الناس من تنمية كامل قدراتهم وهم موفورو الصحة والكرامة والاشتراك بهمة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وله أهمية بالغة أيضا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. والتعليم والتدريب المهني هما السبيل إلى زيادة الانتاجية، ويتيحان إمكانية التكيف على نحو أسرع وأسهل مع التغير التكنولوجي والاقتصادي. ولا غنى عنهما لخلق فرص العمل ومكافحة البطالة وتحقيق النمو المطرد.

١١١ - واتخاذ إجراءات وطنية بعزم ثابت وهمة أمران لهما أهمية بالغة لتنمية الموارد البشرية. فلقد التزمت الحكومات بوضع أو تعزيز الاستراتيجيات اللازمة للقضاء على الأمية وتعميم التعليم الأساسي. وينبغي تقوية الصلة بين التعليم والتدريب وسياسات أسواق العمل، لتيسير تكيف العمال وأرباب العمل مع تغير الأوضاع الاقتصادية والتكنولوجيات وأسواق العمل. ولا ينبغي التأكيد فحسب على أهمية التعليم العالي والبحث العلمي، ولكن ينبغي التأكيد أيضا على أهمية زيادة وسائل التعليم الأساسي وتوسيع نطاقه، وعلى أهمية تحسين بيئة التعليم، وأهمية التشجيع على تلقي العلم مدى الحياة.

١١٢ - ومن الأهمية الكبيرة، من منظور الاقتصاد بوجه عام، أن تطبق السياسات الضرورية لضمان تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك توفير مستوى مقبول من التعليم والتدريب لأفراد القوى العاملة وزيادة تقبلهم للابتكارات التكنولوجية، ولا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات.

١١٣ - وينبغي التعجيل بالجهود الرامية إلى تحقيق أهداف الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بتوفير "الصحة للجميع"، تمشيا مع الإعلان المتعلق بالرعاية الصحية الأولية الصادر عن مؤتمر ألما أتا. وقد جرى التسليم بضرورة اتباع نهج متكامل ومشترك بين القطاعات إزاء استراتيجيات الصحة، كما جرى التسليم بأهمية تعزيز الجهود الوطنية والدولية لمنع ومكافحة الأوبئة وغيرها من الأمراض المتوطنة في العديد من البلدان النامية، ولا سيما لزيادة الفعالية في معالجة الملاريا وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

١١٤ - واتفقت الحكومات في مؤتمرات دولية سابقة على مجموعة من الغايات والأهداف للجهود الوطنية والدولية في مجال التعليم ومحو الأمية، والصحة، ولا سيما من أجل صحة الأم والطفل ومكافحة الأمراض المعدية الرئيسية. ونحن ملتزمون بتحقيق هذه الأهداف في حدود الإطار الزمني الذي اتفقنا عليه.

١١٥ - ويلزم أيضا تعزيز التعاون الدولي للنهوض بتنمية الموارد البشرية. وينبغي بذل جهود متضافرة لدعم جهود البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان الأخرى المحتاجة، في تنمية مواردها البشرية. وللبلدان المتقدمة النمو دور هام تؤديه. ويمكن أيضا تعزيز تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات عن طريق التعاون فيما بين البلدان النامية. ويجب أن تعطي المنظمات الدولية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، أولوية عليا لدعم أهداف تنمية الموارد البشرية وأن تدمجها في سياساتها وبرامجها وعملياتها.

ويمكن أن يشمل الدعم، ضمن أمور أخرى، تبادل المعلومات، وبرامج للتدريب وتنمية المهارات، فضلا عن تقديم أشكال أخرى من المساعدة.

٦ - المستوطنات البشرية

١١٦ - والآن يعيش عدد متزايد من الناس في حالة فقر مطلق وبدون مأوى ملائم أكثر من أي وقت مضى. وعدم ملاءمة المأوى والتشرد هما من المحن المتنامية في كثير من البلدان، مما يعرض للخطر مستويات الصحة والأمن بل والحياة نفسها. ولدى المستوطنات الحضرية القدرة على إعالة أعداد كبيرة من الناس وفي الوقت نفسه الحد من تأثيرهم على البيئة الطبيعية. بيد أن كثيرا من المدن تشهد أنماطا ضارة من النمو، والانتاج والاستهلاك، واستخدام الأراضي، وعدم استقرار الهياكل الأساسية المادية وتدنيها.

١١٧ - وقد اعتمد المجتمع الدولي في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) غايات ومبادئ متعلقة بتوفير المأوى الملائم للجميع وإقامة المستوطنات البشرية المستدامة في عالم يزداد تحضرا. وأكد المؤتمر من جديد التزامه بالإعمال الكامل والتدريجي للحق في السكن الملائم على النحو المنصوص عليه في الصكوك الدولية. كما أقر المجتمع الدولي المبادئ والغايات المتعلقة بإقامة مستوطنات بشرية على أساس عادل، يتمتع فيها جميع الناس بإمكانية الحصول على السكن، والهياكل الأساسية، والخدمات الصحية، والغذاء والماء الكافي، والتعليم الملائم والأماكن المسيحية. وأكد على أن القضاء على الفقر أمر جوهري بالنسبة للمستوطنات البشرية المستدامة.

١١٨ - إن التنمية المستدامة أمر ضروري لإقامة المستوطنات البشرية، وتولى اعتبارا كاملا لاحتياجات وضروريات تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية. وينبغي إيلاء اعتبار خاص للأوضاع والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، وكذلك، حسب الاقتضاء، للاحتياجات والأوضاع الخاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وسوف يتم تخطيط المستوطنات البشرية وتنميتها وتحسينها بطريقة تراعي تماما مبادئ التنمية المستدامة وجميع مكوناتها، على النحو الموضح في جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج ذات الصلة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

١١٩ - إن مسؤولية إعداد استراتيجيات لتنمية الموارد البشرية وتنفيذها تقع في المقام الأول على عاتق كل بلد على الصعيدين الوطني والمحلي في الإطار القانوني لكل بلد. ويتعين، حسب الاقتضاء، وضع أو تعزيز خطط العمل الوطنية و/أو البرامج والإجراءات الوطنية الأخرى ذات الصلة الرامية إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بتوفير المأوى الملائم للجميع وإقامة المستوطنات البشرية المستدامة، ويجب أن تقوم الحكومات برصد وتقييم تنفيذها بالتعاون وثيق مع شركائها في التنمية على الصعيد الوطني. وهناك حاجة أيضا إلى توافر مناخ دولي تمكيني وإلى توافر نهج متكاملة على الصعيدين الوطني والدولي لمساندة هذه الجهود.

١٢٠ - ومن اللازم توفير موارد مالية جديدة وإضافية من شتى المصادر من أجل تحقيق أهداف توفير المأوى الملائم للجميع وإقامة المستوطنات البشرية المستدامة في عالم يزداد تحضرا. ويتعيّن تعزيز الموارد الحالية المتاحة للبلدان النامية - العامة، والخاصة، والمتعددة الأطراف، والثنائية والمحلية والخارجية - وذلك عن طريق آليات وصكوك اقتصادية مناسبة ومرنة لدعم عملية توفير المأوى الملائم للجميع وإقامة المستوطنات البشرية المستدامة. وينبغي أن يكون ذلك مصحوبا بتدابير محددة للتعاون التقني وتبادل المعلومات على الصعيد الدولي.

١٢١ - ولمنظومة الأمم المتحدة دور رئيسي تؤديه، بالتعاون مع جميع الدول ومع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية أيضا، في تعزيز التعاون الدولي على توفير المأوى الملائم وإقامة مستوطنات بشرية مستدامة في عالم يزداد تحضرا، وفي المناطق الريفية أيضا.

جيم - تمكين المرأة

١٢٢ - رغم تحسّن مركز المرأة في بعض النواحي الهامة في العقد الماضي، فلم يكن هذا التحسن منتظما، وظلت مظاهر عدم المساواة بين الرجل والمرأة قائمة وما زالت هناك عقبات رئيسية ماثلة أمام تمكين المرأة، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة بالنسبة لرفاه جميع الناس.

١٢٣ - إن الإعلان ومنهاج العمل اللذين اعتمدا في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة يمثلان مساهمة هامة في النهوض بالمرأة في جميع أنحاء العالم ويجب أن تترجمها جميع الدول ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الأخرى المعنية وكذلك المنظمات غير الحكومية إلى تدابير فعالة.

١٢٤ - وتمكين المرأة أمر أساسي لتحقيق مقاصد التنمية المستدامة التي تركز على البشر. وهو يتطلب سياسات عامة ملائمة لضمان تمتع المرأة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واشتراكها بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في جميع مجالات الحياة العامة، بما في ذلك صنع القرار. كذلك فإن وضع سياسات عامة ترمي إلى تعزيز الإمكانات الاقتصادية للمرأة واستقلالها ومشاركتها الكاملة والمتساوية في التنمية أمر ضروري لتمكين المرأة. وقبل اتخاذ قرارات في مجالي التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئة، ينبغي إجراء تحليل لآثارها على كل من المرأة والرجل.

١٢٥ - وينبغي اتخاذ تدابير لكفالة تمتع المرأة والطفلة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية تمتعا كاملا. وتشمل الإجراءات التي يتعيّن اتخاذها من جانب الدول في هذا الصدد - الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والانضمام إليها وتنفيذها لكي يتحقق التصديق العالمي على الاتفاقية بحلول عام ٢٠٠٠، وتجنب بقدر الإمكان اللجوء إلى إبداء التحفظات. وينبغي اتخاذ تدابير أيضا لكفالة وصول المرأة على قدم المساواة وبالكامل إلى الموارد الاقتصادية والخدمات الاجتماعية عن طريق الاحترام التام لتمتعها بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

١٢٦ - ومن الضروري اتخاذ تدابير تكفل وصول المرأة إلى التعليم والتدريب وإعادة التدريب على قدم المساواة مع الرجل. وينبغي أن تنفذ الأهداف التي وضعها المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي. كما ينبغي أن تتخذ تدابير لتأمين مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق ووصول المرأة على نحو متكافئ إلى الموارد الاقتصادية، والخدمات الاجتماعية التي تشمل، في جملة أمور، الأرض والائتمان، والعلم والتكنولوجيا، والتدريب المهني، والمعلومات، والاتصالات والأسواق والتعليم والحق في الميراث. وتشمل الأهداف الرئيسية أيضا القضاء على التفرقة المهنية وعدم المساواة في الأجور، وتهيئة بيئة عمل مرنة تسهل إعادة تشكيل أنماط العمل وتقاسم مسؤوليات الأسرة. وينبغي استحداث طرق لتقدير قيمة العمل غير المأجور خارج إطار الحسابات القومية. وينبغي استعراض السياسات والاستراتيجيات الإنمائية التي تتناول احتياجات وجهود المرأة التي تعيش في فقر أو اعتماد هذه السياسات والاستراتيجيات أو العمل بها بما يتفق مع توصيات منهاج عمل بيجين.

١٢٧ - ويلزم أيضا اتخاذ تدابير لتحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات صنع القرار في جميع مناحي الحياة وعلى جميع المستويات. وينبغي أن يكون نجاح السياسات والتدابير الرامية إلى دعم وتعزيز تشجيع المساواة بين الجنسين وتحسين مركز المرأة قائما على إدماج منظور الجنسين في السياسات العامة المتعلقة بجميع مجالات المجتمع فضلا عن تنفيذ تدابير إيجابية بدعم مؤسسي ومالي كاف على جميع المستويات. وسيسهم تعزيز مشاركة المرأة أيضا في ضمان تصميم جميع السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها بوعي كامل بآثارها المحتملة أو الفعلية على كل من الجنسين.

١٢٨ - وينبغي تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين برمته وعلى وجه الاستعجال. ومن اللازم تعبئة موارد كافية على الصعيدين الوطني والدولي، فضلا عن توفير موارد جديدة وإضافية للبلدان النامية من جميع آليات التمويل المتاحة لتعزيز النهوض بالمرأة. وينبغي الإسراع بتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة - التي تهدف إلى تحقيق المساواة بحلول عام ٢٠٠٠. كذلك يتعين تنفيذ الأجزاء ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامجي العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى إعلان جنيف بشأن النهوض الاقتصادي بالمرأة الرياضية والإعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان.

دال - حقوق الطفل

١٢٩ - يمثل الأطفال أهم مورد لبناء المستقبل قاطبة. ولن يتحقق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة إلا من خلال استثمار أكبر في الأطفال من جانب الوالدين والمجتمعات. ولذلك يعتبر النهوض بصحة ورفاه وإمكانات جميع الأطفال والمراهقين والشباب إلى أقصى حد ممكن هدفا بالغ الأهمية. وقد أعرب المجتمع الدولي عن التزامه بهذا الهدف عندما اعتمد اتفاقية حقوق الطفل وفي مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ونحن ندعو إلى التنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الطفل، ونشجع الدول على سحب جميع التحفظات التي أبدت بشأن هذه الاتفاقية.

١٣٠ - ويتعين على الدول أن تتخذ، بتأييد من المجتمع الدولي، تدابير لتحقيق الأهداف الواردة في خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل بحلول عام ٢٠٠٠، ولبلوغ المقاصد التي حددها ما تلا المؤتمر من منتديات دولية، بالنسبة لعام ٢٠٠٠ وما بعده. ويجب كفالة حقوق الطفل، مع إيلاء اهتمام خاص لأحوال الطفلة. وينبغي كفالة حق الطفل في التمتع بمستوى معيشة ملائم لصحته ورفاهه، بما في ذلك الغذاء والملبس والسكن والرعاية الطبية وما يلزم من خدمات اجتماعية وكذلك حقه في التعليم والتسليم بحقوق وواجبات ومسؤوليات الوالدين وغيرهما من الأشخاص المسؤولين قانوناً عن الطفل في مجال تقديم التوجيه المناسب بطريقة تتمشى مع تطور قدرات الطفل. وينبغي دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق تلك المقاصد الرئيسية.

١٣١ - وينبغي مكافحة استغلال الأطفال وإساءة معاملتهم وبغاء الأطفال والاعتداء عليهم، ولا بد من معالجة الأسباب الجذرية لهذه الظواهر. كما يلزم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين حالة الطفل وحماية حقوقه ولا سيما الطفل الذي يعيش ظروفًا عصيبة، وكفالة الاعتراف بالأهمية البالغة لجمع شمل الأسرة، بما يتفق مع اتفاقية حقوق الطفل وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومراعاة الأحكام ذات الصلة من اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين.

١٣٢ - وثمة مسألة رئيسية أخرى تتعلق بحقوق الطفل وهي مسألة عمل الأطفال المنتشرة في أنحاء كثيرة من العالم. والظروف الاجتماعية - الاقتصادية عموماً، وعدم الاطمئنان إلى ثبات الدخل، وصحة المرأة وتعليمها، وفرص الالتحاق بالمدارس، وحجم الأسر المعيشية كل هذه أمور لها أثرها على عمل الطفل. ويتطلب إلغاء استخدام الطفل تحديد تواريخ مستهدفة محددة للقضاء على جميع أشكال استخدام الطفل التي تتنافى مع المعايير الدولية المقبولة، ولا سيما مع المادة ٣٢ من اتفاقية حقوق الطفل، لكفالة الإنفاذ الكامل للقوانين القائمة ذات الصلة، وعند الاقتضاء، لسن التشريعات اللازمة لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، والمعايير ذات الصلة التي وضعتها منظمة العمل الدولية. وينبغي في هذا الصدد إيلاء الأولوية للقضاء على الأشكال القصوى لتشغيل الأطفال، مثل السخرة والعمل على سبيل الاسترقاق وسائر أشكال الرق. ويمكن تكملة الجهود الوطنية التي تعالج مشكلة الطفل العامل بتدابير دعم دولية تشمل توفير مرافق التعليم وكذلك تدابير دعم تعويضية لأسرهم.

هـ - السكان والتنمية والهجرة الدولية

١٣٣ - شدد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على أهمية ترجمة توصيات المؤتمر إلى إجراءات على جميع المستويات. وسيستلزم ذلك اتخاذ إجراءات حاسمة من قبيل الحكومات ودعماً متزايداً من المجتمع الدولي. وسيطلب التنفيذ الفعال لبرنامج العمل التزاماً أكبر بتوفير موارد مالية، على المستويين الداخلي والخارجي. وقد التزمت البلدان المتقدمة النمو بتكملة الجهود الوطنية للبلدان النامية فيما يتعلق بالسكان والتنمية. ويشتمل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على التزامات بتحقيق زيادة كبيرة

في المساعدة المالية الدولية المقدمة للبلدان النامية في ميدان السكان والتنمية لضمان الوفاء بالأهداف والمقاصد في هذا الميدان.

١٣٤ - وفي هذا السياق، ينبغي للحكومات أن تتعهد على أعلى مستوى سياسي ممكن بتحقيق المقاصد والأهداف الواردة في برنامج العمل وينبغي لها أن تقوم بدور رئيسي في تنسيق تنفيذ إجراءات المتابعة ورصدها وتقييمها. ويؤيد برنامج العمل الدور الحاسم الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية، الذي يتمثل في الشراكة الفعالة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية في جميع جوانب البرامج والسياسات المتصلة بالسكان والتنمية. ويتعين تعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية على الدخول في مثل هذه الشراكة.

١٣٥ - ويؤكد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١، ضمن محافل أخرى، أنه لا يمكن النظر في الاتجاهات الديموغرافية بمعزل عن التنمية. ولذلك فإن برامج السكان لا تركز على أهداف تتصل بالأعداد والأهداف الديموغرافية المحددة فحسب، وإنما تركز بالأحرى على الناس الذين يشكلون محور أنشطة السكان والتنمية. وبناء على ذلك، فإن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يقوم على أساس إطار من التنمية وحقوق الإنسان ويؤكد على الحاجة إلى التوفيق بين تطلعات واحتياجات فرادى النساء والرجال وبين الأهداف الإنمائية طويلة الأجل.

١٣٦ - وقد تعلمت البلدان الكثير عن العلاقات بين النمو السكاني والتنمية المستدامة. وهناك اتفاق عام على أن الفقر المستمر الواسع الانتشار وكذلك أوجه عدم المساواة الخطيرة على المستوى الاجتماعي وبين الجنسين يؤثران تأثيراً كبيراً على البارامترات الديموغرافية مثل نمو السكان وهيكلهم وتوزيعهم، وهما بدورهما يتأثران بها. والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك تمكين المرأة على نحو كامل ومتكافئ من الحصول على التعليم، وتمكن الجميع من الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما فيها الخدمات الخاصة بالصحة الإنجابية، أمر أساسي لتحقيق الأهداف السكانية والإنمائية. وفضلاً عن ذلك، سيؤدي إدماج السكان في الاستراتيجيات الاقتصادية والإنمائية إلى دفع خطى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وإلى الإسهام في تحقيق الأهداف السكانية وتحسين نوعية حياة السكان.

١٣٧ - ويجب أن تركز الرعاية الناجحة للصحة الإنجابية، بما فيها برامج تنظيم الأسرة، على مبدأ الاختيار الحر والمسؤول لحجم الأسرة والمباعدة بين الولادات الذي يستلزم مقدرة من الرجال والنساء على اتخاذ قرارات واعية بشأن عدد أطفالهم والمباعدة بين الولادات. ويقتضي القيام بهذا الاختيار توفير إمكانية الوصول إلى أوسع نطاق ممكن من برامج وخدمات الرعاية الصحية كما يتطلب دعماً أكبر للخدمات في مجال الصحة الإنجابية وبرامج تعليمية ملائمة.

١٣٨ - ويلزم توفير كل أنواع الدعم الملازم لاتخاذ إجراءات عالمية أقوى وأفضل تنسيقاً لمكافحة الأمراض الرئيسية التي تؤدي بحياة العديد من البشر، مثل الملاريا، والتدرن الرئوي، والكوليرا، والتيفوئيد وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفي هذا السياق، ينبغي تشغيل برنامج الأمم

المتحدة المشترك الذي ترعاه أكثر من جهة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تشغيلاً كاملاً في أسرع وقت ممكن، وينبغي تنفيذ القرارات ذات الصلة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الملايا.

١٣٩ - كذلك فإن للمجتمع الدولي دوراً حيوياً في بلوغ أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية فيما يتعلق بالهجرة الدولية والتنمية، الذي يعكس الأهمية الخاصة المتعلقة على أثر الهجرة الدولية على بلدان المنشأ والدول التي تستقبل المهاجرين. ويؤثر تدفق الناس بين البلدان، بل وفي داخل البلدان على العملية الإنمائية ويتأثر بها. وكما يؤكد برنامج العمل، فإن الاختلالات الاقتصادية الدولية، والفقر والتدهور البيئي إلى جانب غياب السلام والأمن، وانتهاكات حقوق الإنسان واختلاف درجات تطور المؤسسات القضائية والديمقراطية هي كلها عوامل تدخل في تحرك الناس.

١٤٠ - ويلزم وضع تدابير أو تعزيز القائم منها على الصعيد الوطني لكفالة احترام وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين والعمال المهاجرين وأسرهم، وللنساء على تزايد أعمال العنصرية وكره الأجانب في قطاعات من مجتمعات عديدة وتشجيع المزيد من الانسجام والتسامح في كل المجتمعات. وإن يُسر معالجة الهجرة الدولية في الأجل الطويل يتوقف في النهاية على جعل اختيار المرء البقاء في بلده أمراً عملياً بالنسبة لكل الناس. ويمكن النظر في إمكانية عقد مؤتمر دولي للهجرة والتنمية.

واو - البيئة والتنمية

١ - التنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١ وغيره من نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

١٤١ - لقد أوجد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية والبيان الرسمي غير الملزم قانوناً بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة، فضلاً عن جميع الاتفاقيات الدولية بشأن البيئة والتنمية توافق الآراء بشأن الإجراءات التي يلزم اتخاذها على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني والمحلي لضمان التنمية المستدامة، ووضع الأساس اللازم لها. ويجب إعطاء الأولوية لتنفيذ التزامات وتوصيات المؤتمر تنفيذاً فورياً وكاملاً.

١٤٢ - وقد اتبع في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية نهج متكامل فيما يتعلق بالبيئة والتنمية، تشكل حماية البيئة بمقتضاه جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن النظر إليها بمعزل عنها. فاستنفاد وانحطاط الطبيعة ومواردها يضر بتوقعات التنمية، بالنسبة لجيلنا وبصورة أكبر بالنسبة للأجيال القادمة. وتكلفة الإصلاح ستكون أبهظ كثيراً من تكلفة الوقاية. وعلى ذلك، ينبغي لاستراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة التي تهدف إلى إدماج متطلبات الحماية البيئية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية

أن توضع وتنفذ على جميع الصعد، ولجميع الدول، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، الحق السيادي في أن تقوم باستغلال مواردها وفقا لما تضعه هي من سياسات للبيئة والتنمية، وتحمل مسؤولية ضمان أن الأنشطة المضطلع بها في إطار ولايتها أو تحت رقابتها لا تلحق أضرارا بالبيئة في دول أخرى أو في مناطق تتجاوز حدود ولايتها الوطنية، تمشيا مع المبادئ الواردة في إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالبيئة.

١٤٣ - إن القضاء على الفقر ينبغي أن يحظى بالأولوية العليا في الاهتمامات الدولية. ومن الآثار الضارة المترتبة على الفقر التي تؤثر في معظمها على البلدان النامية ما يتصل بتدهور البيئة وتردي الموارد الطبيعية. وتعد المهمة الأساسية المتمثلة في القضاء على الفقر شرطا لا غنى عنه للتنمية المستدامة من أجل تقليص أوجه التفاوت في مستويات المعيشة وتلبية احتياجات غالبية شعوب العالم على نحو أفضل. والاستراتيجيات الرامية إلى القضاء على الفقر مهمة أيضا في تجنب تدهور الموارد.

١٤٤ - ورغم أن الفقر يؤدي إلى حدوث أنواع معينة من الإجهاد البيئي، فإن السبب الرئيسي لاستمرار تدهور البيئة العالمية يتمثل في أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، خاصة في البلدان الصناعية، الأمر الذي يشكل مصدر قلق كبير ويؤدي إلى تفاقم الفقر وأوجه الاختلال. وينبغي أن يحظى تشجيع إجراء تغييرات في هذه الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية بأولوية عليا أيضا. وعلى جميع البلدان أن تسعى جاهدة إلى تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج التي يمكن استدامتها. وعلى ضوء اختلاف المساهمات في التدهور البيئي العالمي فإن الدول تتحمل مسؤوليات مشتركة وإن كانت متميزة. وتحمل البلدان المتقدمة النمو مسؤولية خاصة وينبغي لها أن تتولى القيادة في هذا المجال. ويلزم اتخاذ إجراءات لتشجيع التغييرات في أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة عن طريق التغييرات السلوكية ومن خلال تشجيع الاستيعاب الداخلي للتكاليف البيئية عن طريق الاستخدام المحتمل للوسائل الاقتصادية التي يمكن أن تولد الدخل لتمويل التنمية المستدامة وترسل إشارات إلى الأسواق للمساعدة على تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة.

١٤٥ - وبصفة عامة، سيأتي تمويل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ من القطاعين العام والخاص لأي بلد ما. وبالنسبة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، فالمساعدة الإنمائية الرسمية هي مصدر رئيسي للتمويل الخارجي، وسيلزم تمويل جديد وإضافي كبير للتنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وحتى الآن، نقصت الموارد المالية الموفرة للبلدان النامية عن التوقعات والاحتياجات المبينة في جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي لجميع البلدان أن تفي بالتزاماتها بشأن توفير الموارد المالية والآليات اللازمة للتنفيذ على النحو المحدد في الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي أن تكون الميزانيات المحلية والمساعدة الإنمائية، بما فيها المقدمة من منظومة الأمم المتحدة، على حد سواء متمشية مع أهداف التنمية المستدامة وداعمة لها. وينبغي أن تستكشف على وجه السرعة، إمكانية إيجاد موارد مالية إضافية مبتكرة.

١٤٦ - وينبغي لمرفق البيئة العالمية، الذي تهدف منحته الإضافية وتمويله التساهلي إلى تحقيق منافع بيئية عالمية، أن يغطي التكاليف الإضافية المتفق عليها للأنشطة ذات الصلة في إطار جدول أعمال القرن ٢١، وفقا لصك المرفق، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية. ومرفق البيئة العالمية المعدل والذي تبلغ الالتزامات الأصلية الخاصة به بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، يشكل خطوة أولى نحو توفير الموارد لمعالجة اهتمامات البيئة العالمية. والمهمة الأولى الآن هي أن يدخل المرفق مرحلته التشغيلية بما يتمشى مع استراتيجية تشغيله المتفق عليها وضمان استمرار اتساقه مع المبادئ التوجيهية الواردة في الاتفاقيات ذات الصلة. ويمكن مواصلة تحسين إجراءات المرفق للتعجيل بتنفيذ المشاريع دون المساس بنوعية التقييم والمشاركة.

١٤٧ - وثمة بعد أساسي آخر للالتزامات مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية يتعلق بالتدابير العملية اللازمة لنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية على النحو الذي اتفق عليه بين الأطراف. ولحكومات البلدان المتقدمة النمو دور رئيسي تؤديه، كقناة لعمليات النقل هذه، وبتوفير حوافز سوقية للقطاع الخاص على حد سواء. والاعتراف بأهمية حماية حقوق الملكية الفكرية وأخذ الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في الاعتبار هما اعتباران أساسيان في نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا.

١٤٨ - وقد توجت عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بشراكة عالمية جديدة من أجل التنمية المستدامة. وتنفيذ توصيات جدول أعمال القرن ٢١ ضروري لتعزيز هذه الشراكة المبنية على مسؤوليات مشتركة وإن كانت مميزة. ويجب في هذه الشراكة أن تحظى الحالة الخاصة للبلدان النامية واحتياجاتها، ولا سيما أقل البلدان نموا وأضعفها من الناحية البيئية، بأولوية خاصة.

١٤٩ - ولمنظومة الأمم المتحدة دور أساسي تؤديه في حفز ودعم البلدان والمجموعات الرئيسية في مجال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وفي المساعدة على بناء مزيد من توافق الآراء وفي التمهيد لوضع المعايير بشأن قضايا التنمية المستدامة.

٢ - تنفيذ الاتفاقيات الدولية بشأن البيئة

١٥٠ - الصكوك القانونية الدولية اللازمة لتنظيم الأنشطة المؤثرة على البيئة تشكل إطارا أساسيا للجهود العملية التي يضطلع بها المجتمع الدولي لخفض التدهور البيئي وتعزيز التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، من المهم زيادة تشجيع وضع وتنفيذ اتفاقيات دولية في ميدان البيئة والتنمية تأخذ في الاعتبار المبادئ الواردة في إعلان ريو.

١٥١ - وسيشكل التنفيذ الكامل لهذه الصكوك مساهمة هامة في ضمان الاستخدام المستدام للموارد البرية والبحرية والجوية، بما في ذلك من خلال خفض الفضلات وإعادة تدويرها ومن خلال إدارة الطبيعة. وينبغي

للحكومات أن تصبح أطرافاً في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي اللتين وقعتا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وأن تلتزم بهما. كما ينبغي للحكومات أن تصبح أطرافاً في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا؛ واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود؛ وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وتنفيذها. وتشجع البلدان على توقيع اتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المتصلة بحفظ وإدارة الأرصد السميكية المتداخلة المناطق والأرصد السميكية الكثيرة الارتحال، وعلى أن تصبح أطرافاً فيه وتقوم بتنفيذه. وتدعو الحاجة أيضاً إلى تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٥٢ - وينبغي للبلدان المتقدمة النمو الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، أن تدعم، من خلال الوفاء بالتزاماتها بتعبئة موارد مالية كبيرة وتيسير نقل التكنولوجيا والمعرفة والدراية، الجهود التي تبذلها البلدان النامية الأطراف المتضررة، وبخاصة البلدان الأفريقية، من أجل وضع وتنفيذ خططها واستراتيجياتها الطويلة الأجل لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف.

١٥٣ - وعلى البلدان المتقدمة النمو الأطراف أن تضي بالتزاماتها المالية وأن تعزز الجهود التعاونية لدعم البلدان النامية الأطراف في تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وينبغي للأطراف، بدعم من المجتمع الدولي، أن تكفل التنفيذ الفعلي للاتفاقيتين وتعزيزهما، وفقاً للقرارات الصادرة عن المؤتمرات المعنية التي عقدتها الأطراف. وعلى البلدان المتقدمة النمو الأطراف أن تواصل جهودها لدعم البلدان الأطراف، التي تمر بعملية انتقال إلى اقتصاد السوق، في تنفيذ هاتين الاتفاقيتين.

١٥٤ - والعمل من أجل التنمية المستدامة هو عملية متطورة: قد تلزم التزامات وإجراءات وذكوك إضافية في ضوء التطورات والاحتياجات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية أو الوطنية الجديدة. ولكن ذلك ينبغي ألا يؤدي بأي حال من الأحوال إلى تأخير تنفيذ ما اتفق عليه.

زاي - المسائل الإنسانية والتنمية

١٥٥ - المساعدة الإنسانية شيء أساسي لضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى، بما في ذلك الكوارث الكبرى التكنولوجية والتي من صنع الإنسان. وينبغي أن يُنظر إلى التدابير الطارئة بوصفها خطوة أولى نحو تنمية طويلة الأجل.

١٥٦ - وقد سلمت الجمعية العامة بأن المساعدة الإنسانية يجب أن تقدم على أساس مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة. كما أنها سلمت بأن سيادة الدول وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية يجب أن تولى الاحترام

الكامل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن تقدم المساعدة الإنسانية بموافقة البلد المتأثر ومن حيث المبدأ على أساس نداء موجه من البلد المتأثر.

١٥٧ - وفي الوقت نفسه فإن كل دولة تقع عليها في المقام الأول المسؤولية عن رعاية ضحايا الكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ التي تقع في أراضيها والعمل على كفالة أمن القائمين على توفير المساعدة الإنسانية. ومن ثم فإن الدولة المتأثرة يجب أن تقوم بالدور الأول في طلب المساعدة الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها وتنفيذها في أراضيها. وتحقيقاً لهذه الغاية، تواصل الأمم المتحدة تحديد الطرق اللازمة لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة في حالات الطوارئ.

١٥٨ - وإن كثيراً من حالات الطوارئ تتجلى منها الأسباب الأساسية لأزمة التنمية التي تواجه كثيراً من البلدان النامية، ويتعين أن تتصدى لهذه الأزمة الحكومات والمجتمع الدولي إذا أريد لحالات الطوارئ ألا تتكرر. وعليه، فمن أجل منع حدوث أو تكرار حالات الطوارئ، ينبغي تقديم الدعم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتوسطة والطويلة الأجل. وسيسهم تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة في البلدان النامية، بما فيها الالتزامات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، في قدرتها على درء الكوارث والتأهب لها، بما في ذلك في جملة أمور، دعم الأمن الغذائي، وتعزيز الأنظمة الصحية والتعليمية في البلدان المتأثرة، فضلاً عن إتاحة فرص التعليم وعلى قدم المساواة، وبناء المؤسسات الوطنية، وسيادة القانون، فضلاً عن تعزيز قدرة المؤسسات المتلقية على إدارة حالات الطوارئ.

١ - الدرب المتصل المؤدي من الإغاثة إلى الإنعاش والتنمية

١٥٩ - في الحالات التي تنشأ فيها حالات طوارئ، يظل بالطبع تقديم المجتمع الدولي للمساعدة الإنسانية على وجه السرعة ضرورة حتمية. على أن هذا الشكل من المساعدة يجب أن يخطط له بحيث يتم الانتقال بسرعة أيضاً إلى الإنعاش والتعمير وبحيث يكون جزءاً من مفهوم الدرب المتصل الذي يرمي إلى استئناف التنمية في أقرب فرصة. وفي الوقت نفسه، ينبغي الاعتراف بأن مفهوم الدرب المتصل ربما يتطلب أساليب تناول تختلف باختلاف الحالات.

١٦٠ - إن الوقاية والتأهب ومواجهة الطوارئ والانتعاش والإصلاح في المجال الاقتصادي كلها جزء من الاستجابة الشاملة الرامية إلى الحد من تعرض البلدان النامية لحالات الطوارئ. على أن المجتمع الدولي حتى الآن لم يتمكن في أغلب الأحوال من مواجهة الطوارئ إلا عن طريق توفير المساعدة الإنسانية التي لا تؤدي إلا إلى تخفيف المعاناة الإنسانية في الأمد القصير. وينبغي ألا يؤثر الإنفاق على أنشطة الإغاثة تأثيراً سلبياً على برامج التنمية.

١٦١ - وفي كل أوضاع ما بعد حالات الطوارئ تقريباً، تتمثل بعض الشروط الرئيسية للانتعاش في إعادة توطين اللاجئين، والنازحين، وضحايا الكوارث الآخرين، فضلاً عن إعادة بناء الهياكل الأساسية المادية.

وفيما يتعلق بحالات بناء السلام بعد انتهاء النزاع، تُعتبر برامج مثل إزالة الألغام، والتسريح، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع أمورا أساسية للمضي قدما على الدرب المتصل نحو التنمية. ومن المهم بنفس القدر إعادة بناء المؤسسات العامة، والشرطة، والنظم القضائية، واستئناف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلافي إمكانية نشوب المنازعات من جديد.

١٦٢ - ويظل في كثير من الأحيان التمييز بين مختلف مراحل الدرب المتصل من حالة الطوارئ إلى التنمية غامضا على الرغم من إمكانية تحديد بعض المراحل المتوسطة. ولا يتطلب ذلك استجابة شاملة ومنسقة للانعاش والتعمير فحسب بل يتطلب أيضا استجابة من جانب منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بریتون وودز، والمجتمع الدولي، والحكومات، للاحتياجات الإنمائية. ويجب أن توضح بجلاء ولايات الوكالات الإنسانية ومنظمات التنمية لمقاومة ميل هذه الوكالات والمنظمات إلى توسيع نطاق ولاياتها، إما من الإغاثة إلى التنمية أو بالعكس، دون أن يكون لها بالضرورة القدرة المؤسسية على أن تؤدي على نحو فعال هذه الأدوار.

١٦٣ - ولكي يستجيب المجتمع الدولي بسرعة وبفعالية لحالات الطوارئ الإنسانية في مختلف مراحل الدرب المتصل، يمكن النظر في إنشاء شبكة دولية من أفرقة الإغاثة الإنسانية الطوعية التي يمكن نشرها بسرعة للتصدي لحالات الطوارئ الإنسانية، مثل مبادرة الخوذ البيضاء وممارسة العمل في إطار برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

٢ - الإنذار المبكر، والوقاية، والتأهب، والحد من الكوارث الطبيعية

١٦٤ - في السنوات الأخيرة، مع تعرض أعداد متزايدة من السكان في مناطق كثيرة للمخاطر، ترتبت على الكوارث آثار كبيرة متزايدة في شكل خسائر بشرية واقتصادية، وفقر السكان وتشردهم لأجل طويلة. وينبغي تنفيذ التزامات استراتيجية يوكوهاما لعالم أكثر أمانا، التي اعتمدها المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية، والتي وضعت إجراءات محددة يتعين اتخاذها للحد من الكوارث.

١٦٥ - وإن منع الكوارث وتخفيف حدتها والتأهب لها أمور تتسم بأهمية كبيرة لتقليل الحاجة إلى تقديم الإغاثة في حالات الكوارث. وينبغي أن تصبح هذه العوامل جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للتنمية المستدامة. وينبغي بذل جهود متزايدة لتعزيز القدرات الوطنية على الإنذار المبكر وتخفيف حدة الكوارث، وينبغي دعم هذه الجهود بموارد مالية كافية ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وحسب الاقتضاء، إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

١٦٦ - كما أن تعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي أساسي للتأهب للكوارث. ويمكن إدماج منع الكوارث الطبيعية وتخفيف حدتها والتأهب لها والإجراءات المتخذة لتنفيذ استراتيجية يوكوهاما في مذكرة الاستراتيجية القطرية، حسب الاقتضاء. وتتطلب الاستجابة الوقائية الحسنة التوقيت والمنسقة من

الحكومات، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات والوكالات والمجتمعات المحلية تعزيز إمكانيات منظومة الأمم المتحدة في مجال الإنذار المبكر.

٣ - الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية الأخرى

١٦٧ - أصبحت حالات الطوارئ الإنسانية أكثر تواترا وانتشارا وأكثر تعقدا وأطول أمدا وتجمع ما بين المنازعات بين الحكومات والمنازعات الداخلية، والنزوح على نطاق واسع، والمجاعات الكبيرة، وتعطّل المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وفي بعض الحالات الكوارث الطبيعية. ونتيجة لذلك، فإن نسبة متزايدة من المساعدة الإنمائية تخصص لحالات الطوارئ المعقدة هذه. وتدعو الحاجة إلى تجنب نشوء حالة يكون فيها لهذا الاتجاه أثر سلبي على برامج التنمية في الأجل الطويل.

١٦٨ - وأصبحت استجابة المجتمع الدولي لحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة تتميز بتنسيق أكبر أفضل، وبفعالية وكفاءة أكبر. وتؤدي الأمم المتحدة دورا رئيسيا في الاستجابة الدولية لهذا التحدي الموهول، وتعمل على نحو وثيق مع وكالات دولية أخرى. ويوضح إنشاء إدارة الشؤون الإنسانية تصميم الأمم المتحدة على الاضطلاع بفعالية أكبر بهذه المهمة. وينبغي زيادة تعزيز الدور التنسيقي الذي تؤديه هذه الإدارة بين مختلف الوكالات المختصة، بما في ذلك إبرام مذكرات تفاهم رسمية معها.

١٦٩ - ويتطلب تحقيق المزيد من التقدم توفير الأموال الكافية للطوارئ وإنشاء آليات تخطيطية وسوقية كيما تكون مواجهة حالات الطوارئ المعقدة أسرع وأكثر فعالية.

١٧٠ - كما يتعين إيجاد السبل الكفيلة بتلبية الاحتياجات الأساسية خلال حالات الطوارئ المعقدة. ويتعين كذلك معالجة المسائل التي من قبيل الاحتياجات الإنسانية للأشخاص المشردين، والتي لا تقع ضمن الولاية المباشرة للوكالات الإنسانية. ولا غنى أيضا، حيثما اشتملت عملية من عمليات حفظ السلام على عنصر إنساني، عن التنسيق ووضوح الولايات والمسؤوليات، لا سيما في الميدان. ومع أن حفظ السلام والأنشطة المدنية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي كلها جزء من عملية بناء السلم المتكاملة، يتعين إيلاء اهتمام خاص لمراعاة قواعد ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي.

١٧١ - وينبغي كذلك الاعتراف بأن ما تقدمه المنظمات غير الحكومية ذات الصلة وما يقدمه المتطوعون من مساعدة فعالة في حالات الطوارئ المعقدة هو عنصر مكمل للاستجابة الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المنسقة، وينبغي إدراج ذلك في برامج العمل.

٤ - اللاجئين والمشردون

١٧٢ - لقد ازداد عدد اللاجئين والمشردين ازديادا سريعا بسبب عدد من العوامل المعقدة، بما في ذلك المنازعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان، وعدم الاستقرار السياسي والفقر المدقع والتفشي الاجتماعي ونقص الموارد وتدهور البيئة. ومعظم اللاجئين يوجد في و/أو يلجأ إلى البلدان النامية ويفرض ذلك، في كثير من الأحيان، عبئا هائلا على هذه الدول التي تواجه في الأصل ظروفًا اقتصادية واجتماعية صعبة. ومن ثم، فإن تقديم الدعم الدولي للأنشطة التي تقوم بها البلدان المستقبلة للاجئين والنازحين أمر ضروري.

١٧٣ - كما تواجه بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال أعباء بسبب اللاجئين والمشردين. ولذلك، هناك حاجة إلى تقديم دعم إلى تلك البلدان من جانب المجتمع الدولي لمعالجة هذه المشاكل.

١٧٤ - وينبغي التصدي بطريقة منسقة ومتكاملة للأسباب الجذرية لتحركات اللاجئين والمشردين. كما ينبغي إيجاد حل دائم لمحنة الأعداد الكبيرة الحالية من اللاجئين وطالبي اللجوء. وينبغي أن تتلقى احتياجاتهم فيما يتعلق بالحماية وفقا للمعايير المعترف بها دوليا والقانون الوطني، وفيما يتعلق بالمساعدة، الدعم اللازم. وينبغي أن تسعى الحكومات جاهدة إلى تلبية احتياجاتهم الأساسية، وتحقيق اكتفائهم الذاتي. كما ينبغي تهيئة الظروف التي تسمح للاجئين والعائدين بالعودة الطوعية إلى الوطن، بسلامة وكرامة، والتي تكفل توفير ترتيبات الاستقبال الملائمة وإعادة الإدماج السلس.

حاء - اتباع نهج للتعامل مع التنمية قائم على المشاركة

١٧٥ - تعددت الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تعمل في مجال التنمية - تلك التي تتعلق بالمجتمع المدني - التي تلعب دورا متزايدا الأهمية في مجال التنمية. وتحمل الدولة المسؤولية العامة عن صوغ السياسة العامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك تصحيح أخطاء السوق، وتوفير المنافع العامة، وإيجاد البيئة المواتية التي تمكن القطاع الخاص من مزاوله نشاطه، فضلا عن الإطار القانوني والتنظيمي المواتي. وينبغي لها أيضا أن تشجع المشاركة الفعالة من جانب القطاع الخاص والمجموعات الرئيسية في الأنشطة التي تكمل الأهداف الوطنية وتعززها.

١٧٦ - والمشاركة عنصر أساسي لتحقيق نجاح التنمية واستدامتها. وهي تسهم في تحقيق العدل عن طريق إشراك الأشخاص الذين يعيشون في فقر والمجموعات الأخرى في عملية التخطيط والتنفيذ. وإن المشاركة في صنع القرار، إلى جانب سيادة القانون، والديمقراطية والحكم والإدارة المتسمين بالشفافية والخاضعين للمساءلة في جميع قطاعات المجتمع شروط أساسية لكي تكون السياسات الإنمائية فعالة.

١٧٧ - وينبغي تحقيق المشاركة الكاملة في المجتمع عن طريق قيام الحكومات بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما في ذلك الحق في التنمية، على أن يوضع في الاعتبار العلاقة المترابطة

والمتداخلة بين الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وينبغي للحكومات أن تجعل المؤسسات العامة أكثر استجابة لاحتياجات الشعب. وعليه، ينبغي تعزيز احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفقا لنتائج إعلان وبرنامج عمل فيينا.

١٧٨ - وهناك فائدة ممكنة كبيرة يمكن أن تستمد من المشاركة المتزايدة. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تنشئ الحكومات أطرا مؤسسية وقانونية وأن تأخذ باللامركزية في عملياتها، للسماح للشعوب بمشاركة أكبر في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم. ويتطلب ذلك أن تقدم الحكومات الدعم الكافي لإقامة العدل فضلا عن الإدارة العامة التي ينبغي أن تلبى احتياجات الناس.

١٧٩ - وتحض الحكومات على القيام، حيثما اقتضى الأمر، بالأخذ باللامركزية في مؤسساتها وخدماتها العامة إلى مستوى يكفل - بما يتناسب ومسؤولياتها وأولوياتها وأهدافها العامة - الاستجابة الواجبة للاحتياجات المحلية وتيسير المشاركة المحلية. ولكفالة فعالية الأخذ باللامركزية وتعزيز السلطات المحلية وفروعها/شبكاتها، ينبغي للحكومات أن تقوم، على المستويات المناسبة وحسب الاقتضاء، باستعراض وتنقيح التشريعات لزيادة الحكم الذاتي المحلي والمشاركة في صنع القرار، والتنفيذ، وتعبئة واستخدام الموارد، خاصة فيما يتعلق بالموارد البشرية والفنية والمالية وتنمية الشركات المحلية، وذلك داخل الإطار العام لاستراتيجية اقتصادية واجتماعية وبيئية قومية. وللحكومات أن تقوم، بدعم من الجهات المانحة والمؤسسات الدولية، بتنفيذ برامج لتحقيق اللامركزية، إذا ما استنسبت ذلك.

١٨٠ - الشيء الأساسي في التنمية القائمة على المشاركة هو تحقيق استفادة الناس من إمكانياتهم عن طريق زيادة قدراتهم، وهذا يفترض بالضرورة تمكين الناس، وجعلهم قادرين على المشاركة على نحو نشط في تنمية ذواتهم. والاستفادة من إمكانيات الناس ولا سيما الضعفاء والمحرومين، يجب أن يشاركوا على نحو نشط في إنشاء منظمات مستقلة والعمل على بقائها لتمثيل مصالحهم في الإطار الدستوري لكل بلد. والتمكين السياسي جزء لا يتجزأ من التنمية القائمة على المشاركة.

١٨١ - وإن وجود مجتمع مدني قوي أمر لا غنى عنه في المشاركة الشعبية على جميع المستويات وعنصر أساسي في أي استراتيجية إنمائية ناجحة. ويجب أن تشارك على نحو نشط منظمات المجتمعات المحلية، ومنظمات قطاع الأعمال، ومنظمات العمال، والمنظمات غير الحكومية، والفئات التي تعتمد على المساعدة الذاتية. وينبغي أن تنظر إليها الحكومات بوصفها جهات فاعلة وشريكة هامة في التنمية. ومن المفيد في هذا الصدد أن يكون هناك خضوع أكبر للمساءلة وشفافية أكبر في أنشطة هذه المنظمات. وفي البلدان التي تكون فيها مشاركة المجتمع المدني ضعيفة، ينبغي أن يكون أحد الأهداف الرئيسية للسياسة العامة هو تعزيز هذه المشاركة.

١٨٢ - ومن الضروري أيضا توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في العملية الدولية الخاصة بصنع القرار الاقتصادي.

طاء - الإجراءات المتصلة بالبلدان التي تعيش ظروفًا خاصة

١٨٣ - عند وضع وتنفيذ نهج إنمائية شاملة، ينبغي أن تراعى في التعاون الدولي لأغراض التنمية التجارب الإنمائية للبلدان وكذلك أحوالها.

١٨٤ - والأمر يتطلب العمل على عدة جبهات. فالجمع بين المعونة المقدمة في شكل هبات والقروض الميسرة والمساعدة التقنية التي يمكن أن تسهم في تمويل الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة، إضافة إلى وجود استراتيجيات مصممة لتحقيق أهداف منها زيادة حصائل للصادرات، واجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي وخفض الديون الخارجية، يمكن أن يوفر شروطًا كافية لتحقيق التنمية.

١٨٥ - والحالة الحرجة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً تتطلب إعطاء الأولوية لهذه البلدان في التعاون الدولي من أجل التنمية وفي تخصيص أموال المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي لهذه البلدان أن تنفذ على الصعيد الوطني سياسات للتكيف الهيكلي تأخذ في الاعتبار أهداف التنمية الاجتماعية فضلاً عن استراتيجيات فعالة للتنمية تهيئ مناخاً أكثر مواتية للتجارة والاستثمار، وتعطي أولوية لتنمية الموارد البشرية وتعمل على زيادة تطوير المؤسسات الديمقراطية. وينبغي أن تتلقى هذه السياسات الوطنية الدعم من المجتمع الدولي.

١ - أفريقيا

١٨٦ - إن الحالة الاقتصادية - الاجتماعية الحرجة التي تمر بها أفريقيا تشغل بال المجتمع الدولي ككل، ومواجهتها وحلها يتطلبان اشتراكاً وتضامناً على الصعيد الدولي. ورغم أن أفريقيا تواجه مشاكل هائلة، فإن مواردها البشرية والطبيعية الكبيرة تعطيها إمكانات كبيرة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. والعوائق التي تقف في طريق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في أفريقيا معروفة. بيد أن هناك نقصاً في مجال مواجهة تلك المشاكل وتمهيد الطريق للنمو المعجل الذاتي الاستدامة والتنمية المستدامة عن طريق التنفيذ الحازم للالتزامات والإجراءات المقررة.

١٨٧ - وتتطلب مشاكل الديون الخارجية التي تعاني منها بلدان أفريقية مزيداً من الاهتمام. وأما التدابير التي اتخذها نادي باريس، بما فيها شروط نابولي، فينبغي مواصلة تنفيذها بطريقة تامة وبنءاء سريعة. وفي حالة المشاكل المتعلقة بالديون الخارجية وعبء الديون التي تستمر في عرقلة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان الأفريقية، رغم التدابير المتخذة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل خفض تلك الديون أو إعادة جدولتها، فيتعين إيجاد حلول لها تكون فعالة ومنصفة ودائمة وموجهة صوب التنمية.

١٨٨ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يعيد تأكيد التزامه بتقديم كامل الدعم إلى جهود أفريقيا الإنمائية. وهذا يتطلب أموراً منها اتخاذ تدابير للمساهمة في إيجاد حلول دائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون،

وزيادة الاستثمار المباشر الأجنبي، وتعزيز بناء القدرات الوطنية ومعالجة النقص في الموارد المحلية اللازمة للتنمية، وتيسير إدماج البلدان الأفريقية في التجارة الإقليمية ودون الإقليمية وكذلك في التجارة العالمية.

١٨٩ - وعلى المجتمع الدولي أن يدعم البلدان الأفريقية لاستفيد تماما من نتائج جولة أوروغواي وتمكن من تخفيف أية آثار سلبية قد تحدثها وثيقتها الختامية. ومن الضروري تنفيذ التدابير المقررة في الوثيقة الختامية والأحكام التكميلية المحددة في اتفاق مراكش لصالح أقل البلدان نموا والمتعلقة بالآثار السلبية التي يحتمل أن يحدثها برنامج الإصلاح على تلك البلدان وعلى البلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء. وفي هذا الصدد، فإن هناك حاجة ماسة إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية للبلدان الأفريقية لتمكينها من تقييم أثر الوثيقة الختامية ومن تحديد وتنفيذ تدابير للتكيف تعزيزا لقدرتها التنافسية وأدائها التجاري لكي تستفيد من جولة أوروغواي. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري دعم جهود البلدان الأفريقية في سبيل تنويع اقتصاداتها. ويجب خلق قدرات وفرص تصديرية جديدة وتشجيع التنوع في الأسواق والمنتجات. وينبغي مواصلة الدعوة إلى تمويل المرحلة التحضيرية لمشاريع وبرامج تنويع السلع الأساسية. وعلى الدول المشتركة في صندوق التنمية الأفريقي والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تولي اهتماما خاصا لتنويع السلع الأساسية للبلدان الأفريقية وأن تسهم في المرحلة التحضيرية لمشاريع التنويع الأفريقية. وبغية دعم جهود تنويع السلع التصديرية دعما فعالا ولزيادة الإيرادات، يجب أن يواصل المجتمع الدولي، لا سيما كبار الشركاء التجاريين، الالتزام بتعزيز قدرة الصادرات الأفريقية على دخول أسواقهم وذلك عن طريق تخفيف الحواجز التجارية تخفيفا كبيرا أو إزالتها وعن طريق الترتيبات التفضيلية، وفقا لاتفاقات جولة أوروغواي.

١٩٠ - وهناك حاجة ملحة إلى زيادة وتضافر العمل الدولي المنسق لمكافحة العديد من العوامل الاجتماعية - الاقتصادية السلبية التي تزيد من حدة الفقر في أفريقيا وتخفف من احتمالات نموها وتنميتها. وينطوي هذا العمل على المعالجة الفعالة والشاملة لمسائل حل المنازعات، بما في ذلك بناء السلام بعد انتهاء الصراع، والتواصل بين الإغاثة والتأهيل والتنمية؛ والزيادة من تنسيق وتعزيز العمل الدولي في مكافحة الأمراض الخطيرة التي تؤدي بحياة الكثيرين؛ وتخفيف آثار الكوارث الطبيعية عن طريق برامج الإنذار المبكر والتأهب والوقاية والتخفيف. وعلى المجتمع الدولي أن يقدم أيضا المساعدة إلى الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية للقضاء على الفقر وسد الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

١٩١ - ولمنظومة الأمم المتحدة أيضا دور أساسي في تنسيق وتنفيذ الأنشطة التي تعالج الحالة الحرجة السائدة في أفريقيا، بما في ذلك ما تقوم به عن طريق تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، ومتابعة نتائج مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية وما يتصل بذلك من مبادرات أخرى.

٢ - أقل البلدان نموا

١٩٢ - رغم اعتماد إعلان باريس وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات، حدث انخفاض في الأرقام الحقيقية لمجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، واستمر تهميش هذه البلدان، وارتفع عددها من ٤١ إلى ٤٨ دون زيادة مقابلة في تدابير الدعم رغم الجهود الوطنية والدولية المبذولة في هذا المجال. والعمل على عكس اتجاه زيادة تهميش أقل البلدان نموا وعلى إدماجها في الاقتصاد العالمي أمران لا بد منهما لتحقيق نموها وتنميتها، ويمثلان تحديا رئيسيا يواجه المجتمع الدولي.

١٩٣ - ويتطلب نجاح هذه الجهود دعما كاملا من المجتمع الدولي. ويجب أيضا وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة وبناء القدرات التقنية والهيكل الأساسية المادية والمؤسسية. ولذلك ينبغي تقديم دعم خاص إلى أقل البلدان نموا في جهودها الإنمائية، وذلك لتيسير إدماجها في الاقتصاد العالمي، وتمكينها من المشاركة في عملية عولمة وتحرير التجارة والاستفادة الكاملة منها ومن زيادة تدفقات الموارد من القطاع الخاص على الصعيد الدولي.

١٩٤ - ونظرا لمحدودية الموارد المحلية في أقل البلدان نموا، ستستمر حاجة هذه البلدان إلى المزيد من المساعدة المالية الخارجية وغيرها من أشكال الدعم. ومن الأهمية الملحة بوجه خاص تحقيق الهدف الذي قبلته الأمم المتحدة فيما يتصل بالمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، والبالغ ٠,١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المانحة. وعلى البلدان المانحة التي لم تحقق بعد هذا الهدف، أن تبذل قصارى جهدها لتحقيقه في أقرب وقت ممكن، وينبغي للبلدان التي حققت هدف الـ ٠,١٥ في المائة أن تسعى إلى بلوغ نسبة ٠,٢٠ في المائة بحلول سنة ٢٠٠٠. وينبغي الزيادة من تحسين تنسيق المعونة وفعاليتها.

١٩٥ - ويواجه العديد من أقل البلدان نموا مشاكل خطيرة تتعلق بالديون، ومعظم دائنيها من القطاع الرسمي، ثنائيون ومتعددو الأطراف. وتستلزم مشاكل المديونية الخطيرة التي تواجهها أقل البلدان نموا بذل جهود مستمرة في إطار الاستراتيجية الدولية للديون. وهذه الاستراتيجية تتضمن تدابير ملموسة للتخفيف من عبء الديون وتدابير متعلقة بالسياسة الاقتصادية وهي تدابير ستكون لها أهميتها في تنشيط النمو والتنمية. وأقل البلدان نموا ذات المديونية ينبغي أن تستمر في الاستفادة من وجود خطط للتخفيف من الديون تخفيفا كبيرا. ومطلوب من دائني نادي باريس الاستمرار في التطبيق الكامل والبنّاء والسريع للمعاملة التيسيرية جدا التي تنطوي عليها شروط نابولي، وتشجيع مؤسسات بريتون وودز على الإسراع بالنظر الجاري حاليا في سبل معالجة مسألة الديون المتعددة الأطراف، بما في ذلك ما يتعلق منها بأقل البلدان نموا.

١٩٦ - وعلى المجتمع الدولي أن يدعم أقل البلدان نموا لكي تستفيد تماما من نتائج جولة أوروغواي وللتخفيف من النتائج السلبية للوثيقة الختامية. ومن الضروري تنفيذ التدابير المتفق عليها في الوثيقة

الختامية والأحكام التكميلية المحددة في اتفاق مراكش لصالح أقل البلدان نموا والمتعلقة بالآثار السلبية التي يحتمل أن يحدثها برنامج الإصلاح على تلك البلدان وعلى البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. ويتعين أيضا اتخاذ خطوات عاجلة لتعزيز لتحسين وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق الرئيسية. وهناك أيضا مجال لزيادة تحسين خطط نظام الأفضليات المعمم وغيرها من التدابير الداعمة المتخذة لصالح أقل البلدان نموا.

١٩٧ - وفي عام ١٩٩٠، وافق المجتمع الدولي من خلال اعتماد إعلان وبرنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، على اتخاذ تدابير لتنشيط تنمية تلك البلدان. وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وغيرها من المؤتمرات والاتفاقات والاتفاقيات ذات الصلة، عكّدت التزامات أخرى لدعم جهود تلك البلدان. وعند استعراض منتصف المدة العالمي لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا ووفق على تدابير وتوصيات محددة لتنفيذ برنامج العمل. وينبغي لتلك التدابير والتوصيات أن تطبق وتنفذ حسب الاقتضاء. وعلى المجتمع الدولي أن يعطي أولوية عالية لتنفيذ برنامج العمل تنفيذا كاملا وفي الوقت المناسب والوفاء بجميع التزاماته لصالح أقل البلدان نموا.

٣ - الدول الجزرية الصغيرة النامية

١٩٨ - ينبغي للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية ومنظومة الأمم المتحدة أن تتعاون في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وجدول أعمال القرن ٢١، ودعم تحولها الاقتصادي. وهذا يتطلب إيجاد موارد مالية إضافية جديدة بالقدر الكافي وبشكل يمكن التنبؤ به، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا حسب ما يتفق عليه فيما بين الأطراف، بما في ذلك نقلها بشروط ميسرة وتفضيلية، وتعزيز الترتيبات التجارية المنصفة وغير التمييزية. ويتعين أيضا تشجيع المبادلات المناسبة فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وبينها وبين الدول ذات الخبرة الإنمائية المماثلة. وينبغي لمرفق البيئة العالمية أن يشكل قناة هامة لتقديم المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل الاستجابة لاحتياجاتها الخاصة وجوانب الضعف لديها.

١٩٩ - وتتطلب التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية عملا ملموسا يقوم به المجتمع الدولي لمعالجة القيود التي تعترض تنميتها والتي أجملها برنامج العمل وجدول أعمال القرن ٢١. وهي تتطلب أيضا إطارا مؤسسيا دوليا داعما، بما في ذلك قيام لجنة التنمية المستدامة بدور قوي في الرصد والاستعراض. وينبغي تقديم الدعم المناسب لبرنامجي شبكة المعلومات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، اللذين يمثلان أداتين هامتين في مجال التعاون التقني وتعزيز تبادل المعلومات.

٤ - البلدان النامية غير الساحلية

٢٠٠ - ينبغي القيام بأعمال محددة على الصعد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والدولي، على سبيل الاستعجال والأولوية، لمعالجة المشاكل الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وتلبية احتياجاتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن الدعم الدولي، عن طريق التعاون التقني المناسب والمساعدة المالية من جانب البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف، مطلوب لتعزيز قدرة البلدان النامية غير الساحلية على المشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي الذي يزداد اتساعاً بهذه الصفة، بما في ذلك عمليات التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا على الصعيد العالمي.

٢٠١ - وينبغي إيلاء اهتمام خاص للجهود التعاونية والتعاضدية التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية لمعالجة مشاكل العبور، وذلك، في جملة أمور، بتحسين مرافق البنية الأساسية للنقل العابر وعقد اتفاقات ثنائية تنظم عمليات النقل العابر؛ وإقامة مشاريع مشتركة في مجال النقل العابر؛ وتعزيز المؤسسات والموارد البشرية العاملة في مجال النقل العابر. ويتطلب الأمر بذل جهود نشطة ومتسقة لتنفيذ الإطار العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية ومجتمع المانحين الذي أيدته الجمعية العامة في دورتها الخمسين. وحيث أن معظم بلدان العبور تدخل هي نفسها في فئة البلدان النامية التي تواجه مشاكل اقتصادية خطيرة، فإن الجهود التي تبذلها لإقامة بنية أساسية قوية للنقل العابر تحتاج أيضاً إلى الدعم المالي والتقني.

٥ - البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال

٢٠٢ - ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الاهتمام باحتياجات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وأن يدعم على وجه الخصوص جهودها الرامية إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي. وقد اعترف عدد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، ومنها ما عُقد تحت إشراف الأمم المتحدة، بما لتلك البلدان من احتياجات خاصة في مختلف مجالات التنمية، وبضرورة تقديم المساعدة المؤقتة لها بناءً على طلبها بهدف حل أكثر مشاكلها حدة. وينبغي للمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة أن ينفذا تلك التوصيات تنفيذاً كاملاً. وتحقيقاً لذلك، ينبغي وضع استراتيجية مناسبة لتعزيز التضامن مع تلك البلدان، مع مراعاة الحاجة إلى الحفاظ على الأولويات العليا لمنظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية، وخاصة في مجال التعاون الإنمائي.

ياء - وسائل التنفيذ

٢٠٣ - إن التنفيذ الفعال لهذه الخطة وكذلك للقرارات والالتزامات التي تم التوصل إليها في السلسلة الأخيرة من المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة وغيرها من الاجتماعات يتطلب تعبئة عاجلة واستعمالاً أنجع للموارد من أجل التنمية. ومن الضروري إيجاد الإرادة السياسية لتعبئة وإتاحة الموارد اللازمة - من القطاعين الخاص والعام، مالية كانت أم بشرية، وطنية ودولية - إذا ما أرادت جميع الدول، ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره، أن تستجيب لهذه الخطة استجابة كاملة فعالة. وفي صياغة هذه الاستجابة ينبغي الاهتمام بجانبين الكم والكيف في التنمية وكذلك بأطر التنفيذ الزمنية.

١ - تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية

٢٠٤ - ينبغي لجميع البلدان أن تواصل تنفيذ سياسات وتدابير ترمي إلى تعبئة الموارد المحلية وفقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية وإلى تحقيق مستوى مناسب من الادخار المحلي. وينبغي للتدابير أن تتضمن اتباع سياسات ضريبية ونقدية سليمة، وتطبيق نظم ضرائب منصفة وفعالة، وتجنب العجز الكبير في الميزانيات، وتوزيع موارد الميزانية بكفاءة، بحيث تعطي الأولوية الواجبة للإنفاق المنتج.

٢٠٥ - ومن شأن وجود مؤسسات سياسية ونظم قانونية تكفل التوزيع العادل للموارد المحلية أن يعزز كفاءة ومرونة أطر السياسات الوطنية. ويتيح الإنفاق العام فرصا هامة لتعزيز النمو وإعادة توزيع الموارد بإنصاف.

٢٠٦ - وينبغي لجميع البلدان أن تستكشف سبلا جديدة لتوليد موارد مالية جديدة من القطاعين الخاص والعام، بطرائق منها التخفيض المناسب من النفقات العسكرية المفرطة، بما في ذلك النفقات العسكرية العالمية، وتجارة الأسلحة، والاستثمار في إنتاج الأسلحة واقتنائها، مع أخذ مقتضيات الأمن القومي في الاعتبار، وذلك لإتاحة ما يمكن تحويله من أموال إضافية إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢ - الموارد الخارجية

٢٠٧ - ينبغي للجهود التي تبذلها البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، في مجال الادخار، لتوليد المدخرات المحلية الكافية أن تكمل بموارد خارجية تصل بالاستثمار إلى المستويات اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي مطرد. وينبغي استكشاف أفكار جديدة ابتكارية لتوليد الموارد اللازمة للتنمية.

(أ) الديون الخارجية

٢٠٨ - مطلوب من المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، مواصلة استكشاف سبل لتنفيذ تدابير إضافية وابتكارية للتخفيف كثيرا من أعباء ديون البلدان النامية، لا سيما البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون، بغية مساعدتها على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد دون الدخول في أزمة ديون جديدة.

٢٠٩ - وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي مبادرة أقرتها اللجنة المؤقتة بصندوق النقد الدولي واللجنة الإنمائية بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتهدف إلى تمكين البلدان الفقيرة المستحقة المثقلة بالديون من بلوغ حالة مديونية مستدامة عن طريق جهود متضافرة من كافة الجهات الدائنة تستند إلى جهود تكيف من جانب البلدان المدينة. ومن المسلم به أن تنفيذ المبادرة يحتاج إلى موارد مالية إضافية من الجهات الدائنة الثنائية ومتعددة الأطراف، دون الإخلال بالدعم اللازم للأنشطة الإنمائية للبلدان النامية. ومن الأهمية بمكان تطبيق معايير الاستحقاق في المبادرة بصورة مرنة تكفل توفير تغطية كافية للبلدان المثقلة بالديون.

٢١٠ - ويشجع جميع أعضاء نادي باريس على أن ينفذوا تماما المبادرات الرامية إلى الحد كثيرا من العنصر الشئاني في عبء ديون أفقر البلدان المثقلة بالديون وتمكين البلدان التي قطعت شوطا في إحدى استراتيجيات التكيف من الخروج من عملية إعادة الجدولة. ولتحقيق الهدف الأول المذكور أعلاه، ينبغي لنادي باريس أن يطبق شروط نابولي بالكامل بطريقة سريعة وبنّاءة بغية المساهمة في إيجاد حل دائم لمشاكل ديون هذه البلدان.

٢١١ - وينبغي تشجيع الدائنين من القطاع الخاص، وبخاصة المصارف التجارية، على مواصلة مبادراتهم وجهودهم في سبيل معالجة مشاكل الديون التجارية للبلدان النامية.

٢١٢ - وينبغي للمجتمع الدولي أن ينفذ بالكامل التدابير المناسبة التي تم تحديدها في استعراض منتصف المدة العالمي لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا فيما يتعلق بمشاكل الديون الخارجية التي تواجهها تلك البلدان.

٢١٣ - وتستأثر الديون المتعددة الأطراف بنسبة عالية من الديون الخارجية لعدد من البلدان النامية المثقلة بالديون. ومطلوب من المؤسسات المالية الدولية أن تدرس مزيدا من المقترحات الرامية إلى معالجة مشاكل عدد من البلدان النامية فيما يتعلق بالديون المتعددة الأطراف، مع مراعاة الحالة الخاصة لكل بلد. ويتعين أن تحافظ تلك المقترحات على مركز الدائن المفضل للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، بغية ضمان إمكانية استمرارها في توفير التمويل الميسر اللازم لتنمية البلدان النامية.

(ب) المساعدة الإنمائية الرسمية

٢١٤ - من المهم عكس اتجاه الانخفاض العام الذي تشهده تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا في مجال هذه المساعدة في أقرب وقت ممكن. وينبغي لهذه المساعدة أن تركز على البلدان النامية، مع إيلاء أولوية خاصة لأفريقيا وأقل البلدان نموا. وقد حققت بعض البلدان المانحة، أو تجاوزت، الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية عموما ونسبة ٠,١٥ في المائة من ذلك الناتج للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، وحرى بها أن تواصل ذلك. وأعادت بلدان أخرى متقدمة النمو تأكيد الالتزامات المقطوعة بتحقيق هذه الأهداف في أقرب وقت ممكن. وعلى البلدان القادرة أن تسعى إلى زيادة حجم مساعدتها في إطار التعاون الإنمائي. وعلى البلدان أيضا أن تفي بالتزاماتها في إطار جدول أعمال القرن ٢١ بتقديم الموارد لتعزيز التنمية المستدامة.

(ج) دور المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، بما فيها المؤسسات الإقليمية ومواردها

٢١٥ - ينبغي للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تواصل القيام بدور رئيسي في التنمية وفي تعزيز استقرار النظام المالي الدولي. وينبغي أن تتسم استجابة كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لاحتياجات البلدان النامية الإنمائية وأولوياتها وظروفها الخاصة بالتكيف المتواصل مع التغيرات الكبيرة في الأحوال العالمية. وينبغي لبرامجهما أن تستجيب لما ينفرد به كل بلد من ظروف اقتصادية واجتماعية وشواغل واحتياجات، وأن تتضمن أيضا وبشكل صريح أهدافا في مجال التنمية الاجتماعية، لا سيما القضاء

على الفقر، وتشجيع العمالة المنتجة، وتعزيز التكامل الاجتماعي، ومساعدة الفئات الفقيرة والضعيفة والمحرومة في المجتمع. ولتحقيق ذلك، فإنهما مطالبان بزيادة التعاون مع الأنشطة الإنمائية الأخرى التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وينبغي، في الوقت نفسه، تعزيز قدرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الوفاء بدوريهما بفعالية. وينبغي، بصفة خاصة، كفاءة تغذية المؤسسة الإنمائية الدولية بالموارد الكافية في حينه.

٢١٦ - وينبغي للمصارف الإنمائية الإقليمية أن تواصل القيام بدور هام في تمويل التنمية. وفي هذا الصدد، من اللازم أن يعاد دوريا تغذية موارد آليات التمويل التساهلي التابعة لها بالقدر الكافي وفي حينه، وينبغي للمصارف الإنمائية الإقليمية أن تستجيب على نحو فعال للأولويات الإنمائية.

(د) تمويل الأمم المتحدة للتنمية

٢١٧ - يتطلب قيام منظومة الأمم المتحدة بدورها في التنمية وتعزيز التعاون الإنمائي موارد تُقدم على أساس سليم وقابل للتنبؤ ومستمر ومضمون. وعلى المجتمع الدولي أن يدعم الجهود الإنمائية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة بإدخال زيادة كبيرة على الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية تفي باحتياجات البلدان النامية ووفقا للموارد العامة للأمم المتحدة. وهذا يتطلب في الوقت نفسه التزاما سياسيا من طرف جميع الدول وتوازنا مناسباً فيما يتصل بالموارد المخصصة لجميع أنشطة الأمم المتحدة وللتنمية. وينبغي مواصلة النظر في نهج جديدة لتمويل أنشطة التعاون الإنمائي الدولي التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بما في ذلك مصادر التمويل المبتكرة.

(هـ) تدفقات الاستثمار الخاص

٢١٨ - ينبغي لجميع البلدان أن تولي اهتماما خاصا للتدابير الرامية إلى تعزيز تدفقات الاستثمار الدولي وتعزيز إسهامها في التنمية. وبغية تشجيع الاستثمار المحلي واجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، من اللازم وجود إطار قانوني يتسم بالاستقرار والمساندة والفاعلية والشفافية. وتشكل حماية الملكية الفكرية عنصرا أساسيا لتهيئة بيئة مواتية لخلق التكنولوجيا ونقلها على الصعيد الدولي. ويعزز الاستثمار أيضا وجود اتفاقات استثمارية تشير إلى أن الاستثمار موضع تقدير وأن جميع المستثمرين سوف يعاملون معاملة عادلة. وعلى الحكومات في البلدان المتقدمة النمو أن تيسر تدفقات الاستثمار الطويلة الأجل إلى البلدان النامية. وينبغي لجميع البلدان أن تتخذ إجراءات تكفل أن يكون تأثير هذه التدفقات إيجابيا على التنمية والنمو المتوازن، والقدرة الإنتاجية، والهيكل الأساسية، ونقل التكنولوجيا، والقضاء على الفقر، واتساع نطاق التجارة، والعمالة والبرامج الاجتماعية.

٢١٩ - وقد أسفرت عولمة الأسواق المالية ونموها عن ظهور حاجة إلى إيجاد تدابير محسنة لمعالجة الآثار السلبية الناتجة عن تقلب تدفقات رأس المال الدولية. وسيطلب منع حدوث أزمات مالية تعزيز آليات الإنذار المبكر بما في ذلك وجود مراقبة محسنة وفعالة للتطورات في الأسواق المالية الوطنية والدولية. فإن لم تكف الوقاية، فإن حل مشاكل السوق المالية سيتطلب تعزيز قدرة المؤسسات المتعددة الأطراف على الاستجابة بسرعة وعلى نحو منسق. ويتعين إيجاد آليات مالية لهذا الغرض فضلا عن مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وفي هذا السياق، ينبغي أن يستكشف المجتمع الدولي طرقا

لتوسيع نطاق التعاون المعزز المناسب والقيام، حسب الاقتضاء، بتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي فيما بين البلدان المهتمة والسلطات والمؤسسات النقدية والمالية، من أجل تعزيز ترتيبات التشاور الوقائية بين هذه المؤسسات كوسيلة للعمل على قيام بيئة مالية دولية مستقرة مواتية للنمو الاقتصادي، لا سيما في البلدان النامية، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية والحالات التي قد يكون لها أثر كبير على النظام المالي الدولي.

٣ - الجوانب النوعية في التعاون الإنمائي

٢٢٠ - ينبغي للجهود الكمية المذكورة أعلاه أن تكمل بتدابير تحسن الجوانب النوعية في التعاون الإنمائي الدولي، لا سيما ما يلي: تحسين التركيز على توزيعه؛ زيادة القدرات الوطنية على تنسيق الموارد الوطنية والدولية؛ تعزيز الملكية الوطنية للبرامج الممولة خارجياً؛ التعاون الدولي القائم على الأولويات الوطنية، مع شركاء إنمائيين آخرين بمن فيهم شركاء من المجتمع المدني؛ تعزيز القدرات الوطنية على التخطيط للتعاون الإنمائي وإدارته ورصده وتقييم أثره.

٢٢١ - ولكي تتحول خطة التنمية إلى إجراء عملي، لا بد من اتخاذ خطوات جديدة لتعزيز أداء الأمم المتحدة في مجال التنمية. ويجب المحافظة على مستويات كافية لتمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة مع الاستمرار في تحسين الأداء، بما في ذلك رصد الناتج - لا المدخلات - وتقييمه وقياسه.

٤ - بناء القدرات

٢٢٢ - لكي يكون للأنشطة الإنمائية أثر دائم ينبغي أن يركز التعاون التقني في المستقبل على تعزيز القدرات الوطنية لا على استعمال الخبرة الدولية التي كثيراً ما تكون مكلفة، وشراء المعدات المرتبط بالمعونة. ومنظومة الأمم المتحدة بحاجة إلى النظر ملياً فيما إذا كانت أنشطتها تسهم في تعزيز الملكية الوطنية وبناء القدرات. وينبغي لهذا التعزيز أن يكون هدفاً أساسياً لأنشطتها الميدانية.

٢٢٣ - وينبغي للمجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة، أن يعطي الأفضلية، كلما أمكن، لاستخدام الخبراء الوطنيين ذوي الكفاءة، أو عند الاقتضاء، خبراء أكفاء من المنطقة أو المنطقة دون الإقليمية أو من بلدان نامية أخرى، في تصميم المشاريع والبرامج، وإعدادها وتنفيذها، وإنشاء الخبرات المحلية في الأماكن التي تفتقر إليها.

٢٢٤ - وينبغي أن يكون التنفيذ الوطني الطريقة الرئيسية لتنفيذ البرامج التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وأن يكون نسق التنفيذ الوطني من جانب البلدان المستفيدة متمشياً مع احتياجاتها وقدراتها. والتنفيذ الوطني الفعال يتطلب أيضاً أن تولي منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى المشتركة في تقديم المساعدة التقنية أولوية متزايدة لمساعدة البلدان المستفيدة على بناء و/أو تحسين القدرة اللازمة للقيام بالخدمات على الصعيد الميداني.

٢٢٥ - وينبغي مراعاة الحاجة إلى تعزيز بناء القدرات والتنفيذ الوطني، في مرحلة تصميم البرامج الإنمائية. ويتعين على الحكومات أن تقوم بدور قيادي في تحديد تلك الاحتياجات في مرحلة التخطيط وأن تكفل وجود درجة كافية من الملكية الوطنية للبرامج، وأن تحقق أكبر قدر ممكن من فعالية المشاريع والبرامج عن طريق التخفيض إلى أدنى حد ممكن من التكاليف العامة.

٢٢٦ - ويجب أن تكون منظومة الأمم المتحدة على استعداد لتلبية احتياجات مختلف الشركاء الإنمائيين الوطنيين من القدرات، بمن فيهم، إضافة إلى الحكومات، أعضاء المجتمع المدني مثل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

٢٢٧ - وعند بناء القدرات الوطنية، يتعين أن يؤخذ في الاعتبار عدد من المسائل، منها التحديد الواضح للأهداف والاستراتيجيات والأولويات الإنمائية التي تتقرر وطنياً وتلقى، عند الاقتضاء، الدعم من شركاء خارجيين؛ وأداء المهام بفعالية عن طريق قاعدة من الموارد البشرية المدربة تدريباً جيداً؛ وكفاءة التنظيم والإدارة في استخدام ذوي المهارات بكفاءة والاحتفاظ بهم؛ ووجود بيئة سياسية ومؤسسية قادرة على تيسير أداء القطاع العام وغيره من المؤسسات الوطنية ومساءلتها؛ والتوعية بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية العامة التي يجري فيها تنمية القدرات.

٢٢٨ - ويمثل التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية أداة قادرة على الإسهام كثيراً في بناء القدرات الوطنية عن طريق تبادل المعلومات والخبرات والدراية الفنية.

- - - - -